



غير مرحب بهم

معاملة الأردن للفلسطينيين الفارين من سوريا

HUMAN
RIGHTS
WATCH



غير مرحب بهم

معاملة الأردن للفلسطينيين الفارين من سوريا

Copyright © 2014 Human Rights Watch

All rights reserved.

Printed in the United States of America

ISBN: 978-1-62313-1821

Cover design by Rafael Jimenez

تكرس هيومن رايتس ووتش جهودها لحماية حقوق الإنسان الخاصة بمختلف شعوب العالم. إننا نقف إلى جوار الضحايا والنشطاء ونعمل على منع التمييز، وكفالة الحقوق السياسية، وحماية الأفراد من التعامل اللاإنساني أثناء الحروب، وتقديم الجنة للعدالة. نحقق ونكشف انتهاكات حقوق الإنسان ونحمل المنتهكين المسؤولية. كما نواجه الحكومات وأصحاب السلطة كي يكفووا عن الممارسات المسيئة ويحترموا القانون الدولي لحقوق الإنسان. وندعو الجماهير والمجتمع الدولي إلى مساندة كفالة حقوق الإنسان للجميع.

هيومن رايتس ووتش منظمة دولية لها عاملين في أكثر من 40 دولة، ومكاتب في أمستردام وببروكسل وببرلين وببروكسل وشيكاغو وجنيف وغوما وجوهانزبيرغ ولندن ولوس أنجلوس وموسكو ونيويورك وباريس وسان فرانسيسكو وطوكيو وتورonto وتونس وواشنطن وزورخ.

لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة موقعنا : <http://www.hrw.org/ar>

For more information, please visit our website: <http://www.hrw.org>



978-1-62313-1821

أغسطس/آب 2014

غير مرحب بهم

معاملة الأردن للفلسطينيين الفارين من سوريا

1	ملخص
5	التصيات
5	إلى الحكومة الأردنية
5	إلى الأنروا
5	إلى وكالات إغاثة اللاجئين العاملة في الأردن
6	إلى دول الجوار السوري
6	إلى إسرائيل
6	إلى السلطات الفلسطينية
6	إلى البلدان التي تقدم دعماً لللاجئين في الأردن
7	إلى البلدان الأخرى خارج المنطقة
8	منهج التقرير
9	I.خلفية
11	II.منع دخول الفلسطينيين القادمين من سوريا
17	III.اعتقال وترحيل الفلسطينيين القادمين من سوريا
20	اعتقال وترحيل فلسطينيين يحملون وثائق هوية أردنية
24	IV.عدم وجود حماية أثناء الإقامة في الأردن
27	V.سحب الجنسية من أردنيين من أصل فلسطيني
29	VI.مساحات ضيقة: صد إقليمي للفلسطينيين الفارين من سوريا

32 VII .المعايير الدولية

36 شكر وتنويه

37 الملصق : رسالة إلى وزير الداخلية حول معاملة الأردن للفلسطينيين الفارين من سوريا

ملخص

منذ بداية الأزمة السورية في 2011، استقبل الأردن أكثر من 607 ألف لاجئ يبحثون عن ملاذ آمن بعيداً عن القتال وسفك الدماء. إلا أن الأردن لم يسمح أيضاً لجميع المجموعات الفارة من سوريا بالحصول على لجوء في البلد. وفي أبريل/نيسان 2012، بدأت السلطات في منع دخول الفلسطينيين الذين يعيشون في سوريا، ثم في يناير/كانون الثاني 2013 أعلنت بشكل رسمي اعتماد سياسة عدم القبول.

عند الإعلان عن سياسة عدم القبول، قال عبد الله النسور، رئيس الوزراء الأردني، إنه ينبغي السماح للفلسطينيين القادمين من سوريا بالعودة إلى أماكنهم الأصلية في إسرائيل وفلسطين، وإن "الأردن ليس مكاناً تحلّ فيه إسرائيل مشاكلها". كما قال إن "الأردن اتخذ قراراً سيادياً واضحاً بعدم السماح لأنشقاناً الفلسطينيين الحاملين لوثائق سورية بدخول الأردن... وعليهم البقاء في سوريا إلى أن تنتهي الأزمة". وفي مايو/أيار 2013، قال رئيس الديوان الملكي الهاشمي في الأردن لـ هيومن رايتس ووتش إن تدفق الفلسطينيين سيتسبّب في تغيير التوازن الديموغرافي في الأردن، وربما يؤدي إلى عدم الاستقرار.

عمل بهذه السياسة، صارت قوات الأمن الأردنية تمنع الفلسطينيين القادمين من سوريا من عبور الحدود الأردنية، وتقوم باعتقال من تمكن منهم من الدخول من معبر غير رسمي باستخدام وثائق هوية سورية مزورة، أو الذين دخلوا عبر شبكات تهريب غير قانونية، ثم تقوم بترحيلهم إلى سوريا. من حيث المبدأ، تستثنى هذه السياسة الفلسطينيين القادمين من سوريا والحاصلين على الجنسية الأردنية، ولكن السلطات الأردنية عمّدت إلى منع المنتسبين إلى هذه الفئة من الدخول في حالة انتهاء صلاحية وثائقهم الأردنية، وقامت أحياً بتجريدهم من الجنسية وإعادتهم قسراً إلى سوريا.

يعتبر ترحيل الفلسطينيين إلى سوريا انتهاكاً لالتزام الأردن بمبدأ عدم الإعادة الذي ينص عليه القانون الدولي، وينعى إعادة اللاجئين أو طالبي اللجوء إلى أماكن تكون فيها حياتهم أو حریتهم معرضة إلى الخطر، ومنع إعادة أي شخص يكون عرضة إلى التعذيب، كما ينص على ذلك القانون العرفي الدولي.

على الرغم من سياسة عدم القبول التي تبناها الأردن، فإلى غاية يوليو/تموز 2014 كان أكثر من 14 ألفاً من الفلسطينيين الفارين من سوريا قد طلبوا مساعدة من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في الأردن منذ بداية النزاع في سوريا. ومن بين هؤلاء، أفاد ما يقرب من 1300 بدخولهم الأردن، قبل أن تبدأ السلطات في منع الفلسطينيين من عبور الحدود مع سوريا. وجاء معظمهم من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين أو من قرى في جنوب سوريا، أو من مخيم اليرموك في الضاحية الجنوبية لدمشق، وجميع المناطق التي شهدت قتالاً عنيفاً بين المعارضة

والقوات الحكومية في سوريا. وقبل اندلاع انتفاضة مارس/آذار 2011، كان قرابة 520 ألف لاجئ فلسطيني مسجلين لدى الأئنروا في سوريا.

نتيجة لسياسة الحكومة الأردنية، أصبح عديد الفلسطينيين القادمين من سوريا دون وثائق إقامة في الأردن، وهو ما يجعلهم عرضة إلى الاستغلال، والاعتقال، والترحيل. ولا يستطيع الفلسطينيون القادمون من سوريا والذين لا يحملون وثائق هوية طلب الحماية لدى الحكومة الأردنية عندما يواجهون الاستغلال أو غيره من أشكال الانتهاك لأن ذلك يجعلهم عرضة للاعتقال والترحيل. وخلافاً للسوريين، لا يستطيع الفلسطينيون العيش بشكل قانوني في مخيمات اللجوء الرسمية الخاصة بالسوريين، وليس أمامهم من خيار سوى استئجار شقق في المدن والبلدات الأردنية، ولا يستطيعون العمل بشكل قانوني لكسب مال الإيجار.

وفقاً لمشروع تحليل احتياجات سوريا، وهي منظمة مراقبة غير حكومية تقدم تحليلاً مستقلّاً للوضع الإنساني للمتضاربين من الأزمة السورية، قامت أجهزة الأمن الأردنية منذ 2013 باعتقال أكثر من مائة فلسطيني وترحيلهم إلى سوريا. كما قالت الأئنروا، في التقرير السنوي حول الاستجابة للأزمة السورية الصادر في فبراير/شباط 2013، إنها قامت بتوثيق عديد حالات الإعادة القسرية، التي شملت نساء وأطفالاً.

في 2013 و2014، قامت هيومون رايتس ووتش بتوثيق إعادة سبعة فلسطينيين بشكل قسري من الأردن إلى سوريا، ونقل أربعة آخرين إلى ساير ستي، وهو مركز احتجاز مغلق خاص باللاجئين الفلسطينيين وال叙利亚يين. وعند كتابة هذا التقرير، يوجد قرابة 180 فلسطينياً ومائتي سورياً في هذا المركز. وباستثناء بعض الفترات القصيرة التي يُسمح فيها لبعض المقيمين في ساير ستي بزيارة أقارب لهم في بعض المدن الأردنية، كل أسبوعين أو ثلاثة، لا يُسمح للفلسطينيين المقيمين هناك بمغادرة المكان إلا للعودة إلى سوريا.

تشمل المعاملة الأردنية القاسية الفلسطينيين الفارين من سوريا، الفلسطينيين الذين يعيشون في سوريا ويتمتعون بالجنسية الأردنية، أو من كان آباءهم مواطنين أردنيين من أصل فلسطيني. وكان العديد من هؤلاء قد انتقل من الأردن إلى سوريا أثناء وبعد نزاع سبتمبر/أيلول الأسود سنة 1970-71 بين المقاتلين الفلسطينيين والجيش الأردني. لم تُصرّح الحكومة الأردنية بشكل علني أن سياسة عدم دخول الفلسطينيين مرتبطة بتاريخ سبتمبر/أيلول الأسود. صار أولئك الذين شاركوا في سبتمبر/أيلول الأسود يبلغون ما لا يقل عن ستين سنة من العمر، إن لم يكونوا أكبر من ذلك، ولا يجب محاسبة أبنائهم وأحفادهم على أعمال ر بما ارتكبها آباؤهم وأجدادهم منذ أكثر من 40 سنة.

رغم أن الأردن يسمح بشكل عام للفلسطينيين الذين يحملون وثائق أردنية سارية المفعول بدخول البلاد، إلا أن هؤلاء صاروا يواجهون خطر سحب الجنسية الأردنية والترحيل عندما يسعون للحصول على خدمات حكومية أردنية. وقامت هيومن رايتس ووتش بتوثيق اعتقال عشرة فلسطينيين وتجريدهم من الجنسية الأردنية. وعلم المواطنون الأردنيون الذين سُحب منهم جنسياتهم بقرار السحب بطريقة رسمية، ولكن أثناء قيامهم بإجراءات روتينية مثل تجديد جوازات السفر أو بطاقات الهوية، أو أثناء تسجيل الزواج أو الولادة لدى دائرة الأحوال المدنية في الأردن.

ويعود بعض الفلسطينيين المرحلين إلى سوريا، وخاصة الذين انتزعت منهم الجنسية الأردنية، يعودون إلى سوريا بدون وثائق هوية سارية المفعول، وهو ما يمنعهم من عبور نقاط التفتيش التابعة للحكومة والمعارضة، ما يضطركهم إلى البقاء لفترة غير محددة في قرى حدودية صغيرة دون الحصول على أي مساعدة إنسانية. وأجرت هيومن رايتس ووتش مقابلات مع اثنين من الفلسطينيين تعرضوا إلى الترحيل، ولا يحملان وثائق هوية، ويعيشان الآن في قرية على الحدود السورية.

وفي جميع حالات الترحيل التي ثقتها هيومن رايتس ووتش، قامت السلطات الأردنية بفصل الرجال الفلسطينيين عن أطفالهم وزوجاتهم وأبائهم وأقاربهم الذين تركوه في الأردن، وتسبب ذلك أحياناً في حرمان أفراد العائلة من مصدر الدخل الرئيسي.

لم تتدخل البلدان المانحة ووكالات المساعدة المحلية والدولية بشكل كافٍ لمواجهة المخاوف الإنسانية التي يواجهها الفلسطينيون القادمون من سوريا في الأردن. ورغم أن عدد الفلسطينيين الذين دخلوا إلى الأردن من سوريا منذ بداية النزاع بلغ ما لا يقل عن 14 ألف شخص، لم يحصل هؤلاء على مساعدات إنسانية إلا من عدد قليل من الوكالات. يذكر أن القسم الخاص بالأردن في خطة الاستجابة الإقليمية لسوريا في 2014، الذي يرسم سياسة الحوار وتنسيق العمليات، لا يتطرق إلى الفلسطينيين. كما أن قوة المهام المشتركة بين الوكالات، وهي آلية تنسيق محلي بين وكالات المساعدة العاملة على الاستجابة لحاجيات السوريين اللاجئين في الأردن، والتي ترأسها المفوضية السامية للجئين، لم تتناول بالنقاش مسائل متعلقة بالفلسطينيين القادمين من سوريا.

تتميز سياسة عدم قبول الفلسطينيين التي تم تبنيها مؤخراً بتناقض شديد مع كيفية معاملة الأردن للمواطنين السوريين الذين لن تفرض عليهم أي قيود رسمية عند الدخول. ومنذ اندلاع القتال في سوريا، فر أكثر من نصف مليون سوري إلى الأردن هرّاً من العنف والدمار الذي تشهده بلادهم. كما تسبب النزاع في مقتل ما لا يقل عن 150 ألف شخص وتدمير مدن وقرى بأكملها.

تحرم دول أخرى بالمنطقة كذلك الفلسطينيين الفارين من العنف الدائر في سوريا من الحصول على لجوء آمن، أو تفرض قيوداً على دخولهم. وباستثناء تركيا، فرض جميع جيران سوريا الآخرين قيوداً كبيرة على الفلسطينيين الذين حاولوا الفرار من أعمال عنف وهجمات غير قانونية نفذتها كل من القوات الحكومية والمجموعات المسلحة المناوئة لها.

ورغم أن الأردن ليس طرفاً في اتفاقية اللاجئين لسنة 1951 أو ملحقها لسنة 1967 فإنه ملزم مع ذلك بحكم القانون الدولي العرفي بعدم إعادة اللاجئين إلى مكان يتهدد الخطر فيه حياتهم أو حريتهم. وقد تبنت اللجنة التنفيذية للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين - والأردن عضو فيها - تبنت الاستنتاج رقم 25 في 1982 الذي يعلن أن "مبدأ عدم الإعادة... يكتسب بالتدريج طبيعة حكم قطعي من أحكام القانون الدولي".

يتعين على السلطات الأردنية إلغاء سياسة عدم قبول اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا، والكف عن ترحيلهم إلى هناك. كما يتعين عليها قبول الفلسطينيين القادمين من سوريا والباحثين عن لجوء في الأردن، ولو بشكل مؤقت، والسماح لهم بالبقاء في الأردن والتنقل داخله بعد الخضوع لتمحیص أمني وإيجاد كفيل. كما يجب على السلطات الكف عن سحب الجنسية بشكل تعسفي من المواطنين الأردنيين أو أبنائهم الذين كانوا يعيشون في سوريا قبل 2011.

ويتعين على المانحين الدوليين وكالات الإغاثة أن يضمنوا تقديم الوكالات ذات الصلة دعماً إنسانياً وحماية للفلسطينيين القادمين من سوريا في نفس حجم الخدمات المقدمة للمواطنين السوريين في الأردن.

لا يعتبر الأردن البلد الوحيد المجاور لسوريا الذي وضع قيوداً على دخول الفلسطينيين. ويتعين على جميع دول الجوار احترام حقوق اللاجئين الفلسطينيين الباحثين عن الأمان واللجوء خارج سوريا ما داموا يواجهون انعدام الأمن والاضطهاد هناك. كما يجب أن لا يقع عبء توفير الأمان واللجوء على جيران سوريا فقط (الأردن ولبنان هما الوجهتان المفضلتان للفلسطينيين)، بل يجب أن تتقاسم بقية دول المنطقة وغيرها من الدول ذلك العبء.

كما يتعين على الدول الأخرى من خارج المنطقة تقديم مساعدة مالية للدول التي تستقبل لاجئين فلسطينيين من سوريا، وتنتظر في إمكانية قبول اللاجئين الفلسطينيين الضعفاء ضمن إعادة توطين إنسانية مؤقتة. ولا ينبغي أن يتسبب القبول بتوطين مؤقت في بلد ثالث في حرمان اللاجئين الفلسطينيين من حقهم في العودة.

التوصيات

إلى الحكومة الأردنية

- يجب إلغاء سياسة عدم قبول الفلسطينيين القادمين من سوريا بحثاً عن ملذ آمن في الأردن.
- يجب الكف عن اعتقال الأشخاص فقط اعتماداً على أصلهم القومي كفلسطينيين فارين سوريا بحثاً عن ملذ آمن في الأردن.
- يجب الكف عن ترحيل الفلسطينيين إلى سوريا بسبب أصلهم القومي.
- يجب السماح للأئروا في الأردن بتقديم مساعدة كاملة للفلسطينيين الفارين من سوريا على قدم المساواة مع بقية اللاجئين الفلسطينيين الذين تشملهم خدماتها.
- يجب السماح للوكالات الدولية والمحلية بتقديم مساعدات إنسانية لللاجئين الفلسطينيين الفارين من سوريا على قدم المساواة مع اللاجئين السوريين.
- يجب السماح بإدراج دعم الفلسطينيين الفارين من سوريا في خطة الاستجابة الإقليمية المشتركة بين الوكالات لمواجهة الأزمة السورية في الأردن.
- يجب الكف عن سحب الجنسية عن المواطنين الأردنيين من أصل فلسطيني.
- يجب إعادة الجنسية إلى جميع الأفراد الذين تم تجريدهم من جنسيتهم بشكل تعسفي. ويجب أن يتمتع كل شخص جُزء من جنسيته بمحاكمة عادلة، مع الحق في استئناف الأحكام إنما بقي مجرداً من جنسيته.

إلى الأئروا

- يجب الاستمرار في مراقبة إعادة الفلسطينيين بشكل قسري إلى سوريا وإعداد تقارير حول ذلك.
- يجب الاستمرار في التدخل لدى السلطات الأردنية من أجل فتح الحدود للفلسطينيين الفارين من سوريا بحثاً عن لجوء، والكف عن ترحيلهم، بطرق منها الإدانة الصريحة لإغلاق الحدود وعمليات الترحيل.
- يجب الاستمرار في مراقبة ظروف الفلسطينيين الفارين من سوريا المحتجزين في سايبيرسيتي أو في مراكز احتجاز أردنية لأنهم دخلوا البلد بشكل غير قانوني، والدعوة إلى إطلاق سراحهم.

إلى وكالات إغاثة اللاجئين العاملة في الأردن

- يجب إدراج دعم الفلسطينيين الفارين من سوريا في خطة الاستجابة الإقليمية المشتركة بين الوكالات لمواجهة الأزمة السورية.

- بالتنسيق مع الأردن، يجب ضمان حصول الفلسطينيين الفارين من سوريا على مساعدات وخدمات إنسانية على قدم المساواة مع السوريين المتواجددين في الأردن.
- يجب دعوة الحكومة الأردنية إلى إلغاء سياسة عدم قبول الفلسطينيين الفارين من سوريا والكف عن ترحيلهم إلى هناك.

إلى دول الجوار السوري

- يجب السماح بدخول الفلسطينيين القادمين من سوريا الباحثين عن لجوء على قدم المساواة مع المواطنين السوريين.
- لا يجب ترحيل الفلسطينيين إلى سوريا فقط بالاعتماد على أصلهم القومي.
- لا يجب التمييز بين اللاجئين وطالبي اللجوء اعتماداً على أصلهم القومي.

إلى إسرائيل

- يجب السماح بدخول اللاجئين الفلسطينيين الفارين من سوريا والراغبين في العودة إلى مناطق خاضعة للسلطات الفلسطينية، واعتماد هذا الإجراء بشكل مؤقت على الأقل في انتظار نتائج الوضع النهائي التي ستسفر عنها المفاوضات.

إلى السلطات الفلسطينية

- يجب التدخل والضغط على المسؤولين الأردنيين للكف عن ترحيل الفلسطينيين وفتح الحدود أمام اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا على قدم المساواة مع المواطنين السوريين، بطرق منها الإدانة العلنية لأعمال إغلاق الحدود والترحيل.
- يجب السماح بدخول اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا الراغبين في العودة إلى مناطق خاضعة للسلطات الفلسطينية، واعتماد هذا الإجراء بشكل مؤقت على الأقل في انتظار نتائج الوضع النهائي التي ستسفر عنها المفاوضات.

إلى البلدان التي تقدم دعماً لللاجئين في الأردن

- يجب الحصول على ضمانات بأن الأردن لن يرفض أي طالب لجوء على الحدود مع سوريا، ولن يقوم بترحيل أي لاجئ إلى هناك.
- يجب تقديم مساعدات إنسانية لتلبية حاجيات جميع اللاجئين وطالبي اللجوء القادمين من سوريا.

إلى البلدان الأخرى خارج المنطقة

- يجب النظر في إمكانية توطين اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا بشكل مؤقت، دون المساس بحقهم في العودة.

منهج التقرير

اعتمد هذا التقرير على مجموعة من المقابلات التي أجرتها هيومن رايتس ووتش مع أفراد من 12 عائلة فلسطينية، وأكثر من 30 شخصاً ممن فروا من سوريا نحو عمان، وإربد، والرمتا، وجميعهم شملتهم سياسة عدم القبول الأردنية. وتحدثت خمس عائلات عن عمليات اعتقال وترحيل شملت أفراد منها، بينما تحدثت عائلتان آخران عن عمليات احتجاز أفراد منها في سايبير سيتي، وهو مركز لاحتجاز اللاجئين شمال الأردن. وكانت ثالث عائلات قد دخلت إلى الأردن بوثائق هوية أردنية، ومنها جوازات نافذة الصلاحية، وكopies عائلية، وشهادات ميلاد. وقالت ثالث من العائلات لـ هيومن رايتس ووتش إن مسؤولين أردنيين قاموا بسحب الجنسية الأردنية من أفراد حاولوا تجديد وثائق هويتهم الأردنية، فأصبحوا عديمي الجنسية ولا يستطيعون إثبات هويتهم إذا تم ترحيلهم إلى سوريا.

شرح باحثو هيومن رايتس ووتش الغاية من المقابلات، وطمأنوا من أجروا معهم المقابلات بعدم الكشف عن هوياتهم، وأوضحا لهم أنهم لن يحصلوا على أي حواجز مالية أو غير مالية مقابل التحدث لـ هيومن رايتس ووتش. كما تحصلنا على موافقة من قابناهم على التحدث عن تجاربهم بعدما أعلمناهم أنهم يستطيعون إنهاء المقابلة في أي لحظة يريدون. وتمت جميع المقابلات باللغة العربية. كما تم تغيير الأسماء الشخصية وتتم إزالة بعض التفاصيل حماية لهويتهم وأمنهم.

والحصول على صورة شاملة لمعاملة اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا، أجرت هيومن رايتس ووتش مقابلات مع موظفين في منظمات إنسانية، واطلعت على التقارير التي أعدوها. وخلصت هيومن رايتس ووتش إلى أن المسائل التي تطرق لها الفلسطينيون الذين تقابلنا معهم تبدو مماثلة إلى تلك التي يواجهها الفلسطينيون القادمون من سوريا بشكل عام.

في 5 مايو/أيار 2014، بعثت هيومن رايتس ووتش برسالة إلى حسين المجالي، وزير الداخلية الأردني، والتمنت معلومات حول معاملة الأردن لللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا، لكنها لم تتحصل على أي رد.

ا. خلفية

قبل اندلاع النزاع السوري، كان ما لا يقل عن 520 ألف لاجئ فلسطيني يعيشون في سوريا، بعضهم في مخيمات اللاجئين وبعضهم الآخر في البلدات والمدن، وكانوا يتمتعون بعديد الحقوق على قدم المساواة مع المواطنين السوريين، ومنها الحصول على الخدمات الحكومية. واستناداً إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، فـ معظم الفلسطينيين إلى سوريا سنة 1948 قادمين من شمال فلسطين، وخاصة من حيفا ويافا وصفد.¹ كما فـ قرابة مائة ألف شخص آخر من هضبة الجولان سنة 1967 بعد أن احتلتها إسرائيل. وفـ بعض آلاف الفلسطينيين الآخرين من الأردن إلى سوريا بعد نزاع سبتمبر/أيلول الأسود سنة 1970.² وحصلت موجة أخرى من فرار الفلسطينيين إلى سوريا عقب الاجتياح الإسرائيلي لـ لبنان في 1982.³ وبقي بعض الأفراد من هذه المجموعات الأخيرة غير مسجلين كـ لاجئين لدى الأونروا في سوريا لأن اهتمام هذه الوكالة مقتصر على لاجئي 1948 وأبنائهم. ولكن حتى هذه الفتنة كانت تتمتع بعض خدمات الأونروا في سوريا.⁴

عاني الفلسطينيون في سوريا، كما هو حال السوريين أنفسهم، بشكل كبير من أعمال العنف التي عمّت البلاد، والهجمات غير القانونية التي تشنها القوات الحكومية والمجموعات المسلحة المناوئة لها. وكما هو حال السوريين أيضاً، بدأ الفلسطينيون منذ اندلاع النزاع سنة 2011 في البحث عن لجوء في دول الجوار.

تعرضت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك مخيمات حلب، ودرعا، ومخيم اليرموك جنوب دمشق، إلى هجمات تسببت في خسائر كبيرة في الأرواح وتهجير المدنيين. كما تعرض مخيم اليرموك، الذي كان أكبر تجمع فلسطيني في سوريا قبل بداية النزاع، إلى حصار من قبل القوات الحكومية في ديسمبر/كانون الأول 2012، فتسبب في انتشار سوء التغذية، وحصلت حالات وفاة بسبب الجوع.⁴ ورغم أنه تم إدخال بعض المساعدات المحدودة والمقطعة إلى مخيم اليرموك بعد ذلك، ما زال المخيم تحت الحصار عند نشر هذا التقرير، وبقي سكانه لا يستطيعون الحصول على مساعدات طبية لإنقاذ الحياة وعلى

¹ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، (الأونروا)، "أين نعمل"، <http://www.unrwa.org/ar/where-we-work/>، (تمت الزيارة في 25 مايو/أيار 2014).

² مشروع تحليل حاجيات سوريا، "فلسطينيون من سوريا"، مارس/آذار 2014، http://www.acaps.org/reports/downloader/palestinians_from_syria_march_2014/77/syria، (تمت الزيارة في 17 مايو/أيار 2014).

³ المصدر السابق.

⁴ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، (الأونروا)، "التقرير السنوي حول الاستجابة للأزمة السورية لسنة 2013_1.pdf"، 2013، (http://www.unrwa.org/sites/default/files/syria_crisis_response_annual_report_2013_1.pdf). تمّت الزيارة في 25 مايو/أيار 2014)، العفو الدولية، "امتصاص الحياة في مخيم اليرموك: جرائم الحرب المرتكبة ضدّ المدنين المحاصرين"، Al Index MDE

<http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE24/008/2014/en/c18cfe4d-1254-42f2-90df-24/008/2014>، مارس/آذار 2014، (تمت الزيارة في 5 مايو/أيار 2014). نشال بيطار، Yarmouk Refugee Camp, [eofce7c762fc/mde240082014en.pdf](http://www.palestine-studies.org/files/Yarmouk%20Refugee%20Camp/BitariFinal.pdf) (<http://www.palestine-studies.org/files/Yarmouk%20Refugee%20Camp/BitariFinal.pdf>). تمّت الزيارة في 28 مايو/أيار 2014).

إمدادات غذائية كافية. واستناداً إلى خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية للأزمة في الجمهورية العربية السورية لسنة 2014، تم تهجير نصف الفلسطينيين في سوريا والمقدر عددهم بـ 540 ألف شخص داخل سوريا وخارجها نتيجة القتال، وتحتاج الجالية الفلسطينية بأكملها تقريباً إلى مساعدات إنسانية.⁵ كما تعرض الفلسطينيون في سوريا إلى الاعتقال التعسفي والتعذيب على يد القوات الحكومية والمجموعات المسلحة المعاشرة.⁶

قالت امرأة فلسطينية من ضاحية الحجر الأسود جنوب دمشق لـ هيومون رايتس ووتش في عمان إن شقيقتها الكبرى توفيت جوغاً أثناء محاصرة الجيش السوري لمخيم البرموك، وإن اثنين من أبنائها بقيا هناك تحت الحصار، ثم تمكن أحدهما من الفرار إلى منطقة أخرى في دمشق بعد أن فقد 40 كيلوغراماً من وزنه. وأضافت: " تعرض حي الحجر الأسود إلى التدمير، وضاعت كل ممتلكاتنا، وصرنا خائفين في كل مكان في سوريا".⁷

من بين آلاف الفلسطينيين الذين فروا من سوريا إلى الأردن، يوجد عديد الأشخاص المسجلين كلاجئين لدى الأونروا ينحدرون من عائلات فرت إلى سوريا في 1948. وكان هؤلاء الفلسطينيون، قبل اندلاع النزاع، يحملون بطاقات هوية ووثائق سفر صادرة عن الهيئة العامة للجئين العرب الفلسطينيين، وهي هيئة حكومية في سوريا تقدم خدمات اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في سوريا.

تعرض الفلسطينيون آخرون ممن التمسوا اللجوء في الأردن إلى التهجير من الأردن إلى سوريا في 1970 على إثر نزاع سبتمبر/أيلول الأسود بين مجموعات فلسطينية مسلحة والجيش الأردني، أو هم هاجروا إلى سوريا بعد 1970 لأسباب أخرى. لا يحمل هؤلاء الفلسطينيون بطاقات هوية صادرة عن الحكومة السورية، بل أغلبهم يحمل جوازات أردنية منتهية الصلاحية أو وثائق هوية أردنية أخرى مثل دفتر العائلة أو شهادات الميلاد.⁸ وحافظ بعض هؤلاء اللاجئين الذين يعودون إلى سنة 1970 وثائق هوية صادرة عن بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في دمشق.⁹

⁵ "خطة الاستجابة الإنسانية للأزمة في الجمهورية العربية السورية لعام 2014"، (ديسمبر/كانون الأول 2013)، (http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2014_Syria_SHARP.pdf)، (تمت الزيارة في 1 مايو/أيار 2014). مشروع تحليل حاجيات سوريا، "فلسطينيون من سوريا"، مارس/آذار 2014.

⁶ العفو الدولية، "امتصاص الحياة في مخيم البرموك: جرائم الحرب المرتكبة ضد المدنيين المحاصرين"، AI Index MDE 24/008/2014، (<http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE24/008/2014/en/c18cfe4d-1254-42f2-90df-e0fce7c762fc/mde240082014en.pdf>)، مارس/آذار 2014، (تمت الزيارة في 5 مايو/أيار 2014).

⁷ مقابلة هيومون رايتس ووتش مع سماح، عمان، 28 أبريل/نيسان 2014.

⁸ "دفتر العائلة" هو وثيقة هوية شائعة يتم استخدامها في أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للدسترة النواة. يحتوي الدفتر عادة على صور ومعلومات هوية عن الزوج والزوجة والمعيلين والأطفال، وهي الوثيقة الأكثر شيوعاً لإثبات هوية الأطفال.

⁹ مقابلة هيومون رايتس ووتش مع عائلتين فلسطينيتين من سوريا، عمان، 28 أبريل/نيسان 2014.

II. منع دخول الفلسطينيين القادمين من سوريا

قبل أبريل/نيسان 2012، سمحت السلطات الأردنية لما لا يقل عن 1300 فلسطيني فروا من القتال في سوريا بدخول البلد، وطبقت عليهم نفس الإجراءات المعتمدة عند دخول المواطنين السوريين.¹⁰ وكانت السلطات تحتجز جميع السوريين والفلسطينيين في مراكز احتجاز مؤقتة، لكن بعد ذلك تسمح لهم بمغادرة تلك المراكز بعد التأكيد من هويتهم، وإخضاعهم لفحص أمني، والاتصال بمواطن أردني يقبل أن يكون ضامناً أو كفيل لهم.¹¹

ولكن في أبريل/نيسان 2012، بدأ الأردن يمنع دخول الفلسطينيين، ويرفض مغادرة الفلسطينيين المحتجزين في مراكز احتجاز مؤقتة تعمل بإجراء "الخروج بكفالة"، وبرحل آخرين بشكل قسري.¹² وفي يونيو/حزيران، أجرت هيومن رايتس ووتش مقابلات مع 12 فلسطينياً، من بينهم نساء وأطفال، قامت السلطات الأردنية باحتجازهم في مراكز احتجاز اللاجئين لمدة أشهر دون السماح لهم بالمغادرة. ومثلآلاف السوريين، دخل هؤلاء إلى الأردن دون عبور مركز حدودي رسمي. ولكن خلافاً للسوريين، تم إخضاعهم إلى إجراء خاص. وقال ثلاثة منهم إنهم تعرضوا أو إخوة لهم إلى الترحيل بشكل قسري إلى سوريا. بينما قال ستة رجال، ثلاثة منهم لهم عائلات فيها أطفال صغار، إنه تم اقتيادهم إلى الحدود وتهديدهم بالترحيل رغم أنه كان في ذلك الوقت مسموماً لهم بالبقاء في الأردن.¹³

في يوليو/تموز 2012، رفض مسؤول من وزارة الداخلية تأكيد وجود سياسة عدم قبول خاصة بالفلسطينيين أثناء مقابلة خاصة أجرتها معه هيومن رايتس ووتش. ولكن في يناير/كانون الثاني 2013، تحدث رئيس الوزراء عبد الله النسور بشكل علني عن هذه السياسة في لقاء أجرته معه جريدة الحياة.¹⁴ وقال النسور: "اتخذ الأردن قراراً سيارياً واضحاً بعدم السماح لإخواننا الفلسطينيين الذين يحملون وثائق سورية بالعبور نحو الأردن".¹⁵

¹⁰ "معاملة أردنية للفلسطينيين على الحدود السورية تتسم بالتمييز"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، يوليو/تموز 2012، <http://www.hrw.org/ar/news/2014/06/15-0>

¹¹ يلزم التكفل برعايتهم في الأردن، وبالتعاون مع السلطات إذا حدث أي إشكاليات مع الشخص موضوع التكفالة. انظر "معاملة أردنية للفلسطينيين على الحدود السورية تتسم بالتمييز"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، يوليو/تموز 2012، <http://www.hrw.org/ar/news/2014/06/15-0>.

¹² "الخروج بكفالة" هو إجراء قانوني يسمح للدجاجين في الأردن بمغادرة المخيمات ومراكز احتجاز اللاجئين والعيش في القرى والمدن الأردنية شريطة وجود مواطن أردني يقبل بأن يكون كفيله. "معاملة أردنية للفلسطينيين على الحدود السورية تتسم بالتمييز"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، يوليو/تموز 2012، <http://www.hrw.org/ar/news/2014/06/15-0>.

¹³ "معاملة أردنية للفلسطينيين على الحدود السورية تتسم بالتمييز"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، يوليو/تموز 2012، <http://www.hrw.org/ar/news/2014/06/15-0>

¹⁴ "معاملة أردنية للفلسطينيين على الحدود السورية تتسم بالتمييز"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، يوليو/تموز 2012، <http://www.hrw.org/ar/news/2014/06/15-0>

¹⁵ "النسور للحياة: استقبال اللاجئين الفلسطينيين في سوريا خط أحمر"، الحياة، 470960، (تمت الزيارة في 10 مايو/أيار 2014).

وقال فايز الطراونه، رئيس الديوان الملكي الهاشمي ورئيس الوزراء في الفترة الممتدة من مايو/أيار وأكتوبر/تشرين الأول 2012، في مقابلة مع هيومن رايتس ووتش في يونيو/حزيران 2013، إن الأردن لن يتراجع عن سياسة عدم قبول الفلسطينيين القادمين من سوريا. كما قال إنه لو سمح لهم الأردن بالدخول، سوف يأتي مئات الآلاف الفلسطينيين بحثاً عن لجوء دائم في الأردن، وقد يتسبّبون في تغيير التوازن الديموغرافي عبر رفع عدد الأردنيين من أصل فلسطيني. وقال إن احتلال التوازن الديموغرافي من شأنه التأثير سلباً على أمن البلاد.¹⁶

رغم تصريح عبد الله النسور لجريدة الحياة، لم تقتصر القيود التي فرضها الأردن على الفلسطينيين الذين يحملون وثائق سورية، ولكن شملت فلسطينيين يعيشون في سوريا ويحملون وثائق هوية أردنية. وكما تم شرح ذلك سابقاً، فهوّلاء هم أبناء مواطنين أردنيين من أصل فلسطيني، وكان البعض منهم قد فروا إلى سوريا عقب نزاع سبتمبر/أيلول الأسود في 1970 بين مجموعات فلسطينية مسلحة والجيش الأردني.

قامت هيومن رايتس ووتش بتوثيق أربع حالات لعائلات فلسطينية بعض أفرادها مواطنين أردنيين. وأكدت ثلاثة من هذه العائلات أن أحد أفرادها شارك في أحداث سبتمبر/أيلول الأسود مع منظمة التحرير الفلسطينية، بينما أكدت عائلة واحدة أن أحد أفرادها من شاركوا فعلياً في أعمال العنف سنة 1970 ما زال على قيد الحياة. كما قالت عائلتان إنهما تمكنتا من تجديد وثائق هويتهم الأردنية على امتداد السنين في السفارة الأردنية في دمشق. وقالت عائلتان من بين العائلات الأربع إن السلطات الأردنية سمحت لهما بدخول الأردن منتصف أبريل/نيسان 2012 بوثائق هوية أردنية منتهية الصلاحية، ومنها جوازات السفر، وغيرها من الوثائق مثل شهادات الميلاد والجوازات الصادرة عن الأردن.¹⁷ وتم رفض دخول عائلة ثالثة كانت تحمل وثائق هوية أردنية منتهية الصلاحية في ديسمبر/كانون الأول 2013، ولكنها تمكنت من الدخول في وقت لاحق بمساعدة أحد المهرّبين. وقالت العائلة الأخرى إن السلطات الأردنية سمحت لها بالدخول بجوازات سفر أردنية في بداية 2012 خلافاً لما كانت تفعله مع عائلات فلسطينية أخرى.¹⁸

يبقى العدد الجملي للفلسطينيين الذين رُفضت مطالبهم في الحصول على لجوء في الحدود السورية الأردنية منذ بداية القتال في سوريا غير معلوم. ولم تتمكن أي وكالة دولية من الوصول بشكل كامل إلى المعابر الحدودية غير الرسمية حيث يكمن اللقاء الأول بين طالبي اللجوء والجيش الأردني.¹⁹ وقال عديد اللاجئين السوريين والفلسطينيين الذين تقابلت معهم هيومن رايتس ووتش في الأردن في فبراير/شباط 2013 إنهم شاهدوا فلسطينيين، ورجالاً سوريين غير متزوجين، وأنشخاصاً لا

¹⁶ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع فايز الطراونه، رئيس المحكمة الملكية الهاشمية، عمان، 27 مايو/أيار 2013.

¹⁷ مقابلات هيومن رايتس ووتش مع أربع عائلات فلسطينية من سوريا، عمان، 8 مايو/أيار 2013.

¹⁸ مقابلات هيومن رايتس ووتش مع أربع عائلات فلسطينية من سوريا، عمان، 8 مايو/أيار 2013.

¹⁹ مفوضية الأمم المتحدة السامية للجئين، “2014 UNHCR country operations profile – Jordan,” <http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/page?page=49e486566> (تمت الزيارة في 25 مايو/أيار 2014).

يحملون وثائق هوية يُمنعون من عبور الحدود أو يتعرضون إلى الترحيل القسري بعد إخضاعهم لشخص أمني أولي في مركز للشرطة قرب مدينة المفرق الشمالية.²⁰

في ديسمبر/كانون الأول 2012، حاولت بسمة ن.، وهي فلسطينية من مخيم اليرموك، الحصول على لجوء في الأردن مع زوجها وأبنائهما الثلاثة بعد أيام من تعرض مخيم اليرموك إلى قصف شديد من قبل الجيش السوري. وقالت بسمة إن ضباطاً من الجيش الأردني منعوهم من الدخول رغم أنهم يحملون شهادات ميلاد أردنية ودفتر عائلة ساري المفعول:

عندما عبرنا الحدود، حاول بعض ضباط الجيش الأردني مساعدتنا، ولكن بعد ذلك منعنا ضباط آخرون من الدخول. قالوا لنا: "أنتم فلسطينيون، لا تستطيعون الدخول". ثم اقتادونا في حافلة إلى الحدود من الجانب السوري، وتركونا هناك على الساعة الثانية فجرًا. ثم اقتادنا الجيش السوري الحر [مجموعة مسلحة معارضة] إلى مسجد في درعا.²¹

حاول فارس ر، وهو فلسطيني آخر من مخيم اليرموك، الدخول مع زوجته وأبنائه الأربع في أكتوبر/تشرين الأول 2012،
بعيد شن هجوم عسكري على المخيم. وقال:

عندما غادرنا، ذهبنا إلى نصيб [قرية حدودية سورية]، فقال لنا الجيش السوري الحر إننا لا نستطيع العبور. ولكننا عبرنا، ولما وصلنا إلى الأردن واستظهernا بطاقات هويتنا الفلسطينية السورية، جعلونا نقف جانبًا... ثم قال أحد الضباط إنه سوف يصطحبنا إلى الحدود السورية. وقال لي الضابط بصوت خافت: "ارجع، وغيري بطاقة هويتك"، فوافقت على ذلك. ثم عدنا مع الجيش السوري الحر.²²

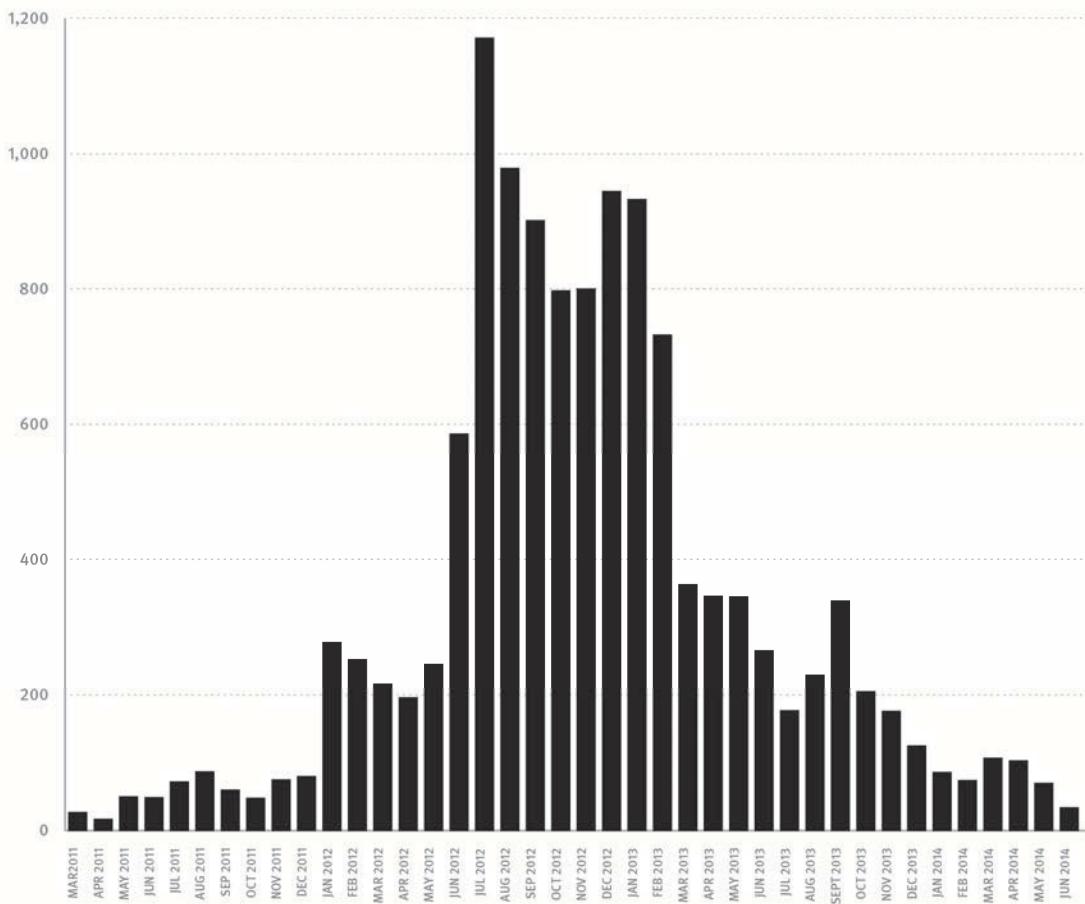
ورغم الحظر الذي فرضه الأردن على دخول الفلسطينيين، تمكّن ما يزيد على 14 ألف شخص من دخول الأردن بحثاً عن دعم وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا)،²³ ومنهم 12700 شخص أفادوا بدخولهم بعد أن بدأ الأردن في منع دخول الفلسطينيين في أبريل/نيسان 2012.

²⁰ الأردن - يجب أن يضغط أوباما على الملك عبد الله لوقف إعادة طالبي اللجوء، بيان صحفي لـ هيومان رايتس ووتش، 21 مارس/آذار 2013، <http://www.hrw.org/ar/news/2013/03/21-o>.

²¹ مقابلة هيلون رايتيس ووتش مع بسمة، عمان، 28 أيريل/نيسان 2014.

²² مقابلة هيومن رايتس ووتش مع فارس، إربد، 29 أبريل/نيسان 2014.

احصائيات دخول الفلسطينيين اللاجئين في سوريا والمسجلين لدى الأُنروا بحسب تاريخ حدودها بأنفسهم



مصدر: النظام الإقليمي لمعلومات اللاجئين لدى الأُنروا، 1 يوليو/تموز 2014

رغم الحظر الذي فُرض على دخولهم، واصل الفلسطينيون القادمون من سوريا محاولة دخول الأردن هرّاً من القتال الدائر هناك عبر معابر حدودية غير رسمية وبمساعدة مهربين. وتحدث الفلسطينيون الذين تقابلت معهم هيومن رايتس ووتش عن تحايلهم على الحظر الذي فرضه الأردن على دخول الفلسطينيين القادمين من سوريا.

قال عمر ف.. وهو فلسطيني من مدينة درعا، لـ هيومن رايتس ووتش إن زوجته السورية دخلت الأردن في مايو/أيار 2012 من معبر حدودي غير رسمي، وزعمت أن أبناءها الأربع يحملون الجنسية السورية، رغم أنهم لا يحملون أي وثائق، فسمحت لها السلطات الأردنية بالدخول، والتسجيل لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية للدّرّاجين، والذهاب إلى مخيم الزعتري للدّرّاجين.²⁴ وبعد سنة، في مايو/أيار 2013، لحق بهم عمر، ودفع مبلغ 250 ديناراً أردنياً (343 دولار أمريكي) لمهرّب ساعدته

²⁴ لا يسمح القانون السوري للمرأة السورية المتزوجة من أجنبي أن تمنح الجنسية السورية لأنفها.

على عبور الحدود والالتحاق بزوجته وأبنائه.²⁵ ويختى عمر أن يكتشف أمره فتقوم قوات الأمن الأردنية بإعادته إلى درعا حيث تعرض إلى التعذيب لمدة 15 يوماً في 2012 على يد المخابرات العسكرية السورية عقب اغتيال جنرال عسكري قرب منزله. وقال: "أختى أن يقبض على الأردنيون فيعيدوني إلى النظام، لا الجيش السوري الحر. لا أرغب في أن يعتقلي النظام مجدداً".²⁶

وقال سمير ت..، وهو أيضًا فلسطيني من درعا، إنه عبر الحدود مع زوجته السورية وأبنائه الثلاثة بعد أن أصبحت زوجته على يد قناص. واستخدم سمير جواز سفر سوري لشخص آخر، وتمكن من التسجيل لدى المفوضية السامية للدجئين، ولكنه بعد ذلك لم يستطعمواصلة التظاهر بأنه سوري لأن صاحب الجواز عبر الحدود هو الآخر وصار مسجل لدى المفوضية.²⁷ ولذلك صار سمير دون وثائق تبرر وجوده، وقال: "يعرف العديد من السوريين في هذه المنطقة أنني من درعا، ويعرفون أنني فلسطيني، ولكنني أحاول تجنبهم قدر المستطاع... وبسبب هذا الوضع، أنا لا أستطيع العمل، ولذلك أفضي كاملاليوم في المنزل مع زوجتي وأبنائي..."²⁸

قال عبد الله ر..، وهو فلسطيني من دمشق ويبلغ من العمر 47 سنة، إنه دخل إلى الأردن في مايو/أيار 2014 للالتحاق بأفراد عائلته هناك. فسافر في البداية إلى قرية تل شهاب السورية الحدودية بحثاً عن مهرب يساعدته على عبور الحدود. وبعد أن وجده مهرباً دفع له مبلغ 750 دينار أردني (1060 دولار أمريكي)، تحدث عما حصل له أثناء العبور:

أخذني المهرب مع خمسة سوريين في سيارة وسار بنا قرابة ساعة ونصف في اتجاه الحدود. ولما وصلنا إلى منطقة خضراء، طلب منا المهرب أن نسير في طريق ترابية، وقال إننا سنجد سيارة أردنية في انتظارنا عند الجانب الآخر من الحدود. سرنا قرابة 700 متر، فوصلنا إلى منطقة فيها مجموعتان من الكتبان الرملية التي تميز الحدود. وبينما كنا نعبر، بدأ الجيش الأردني يطلق علينا النار، فاستلقينا على الأرض لتفادي الإصابة. وبعد وقت قصير، جاءت شاحنة وعليها جنود، ودون أن نعلم ما الذي يجري، قام جندي بإطلاق النار على خمسة منا في أرجلنا، دون أن نحاول الهروب.²⁹

²⁵ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع عمر، الرمثا، 29 أبريل/نيسان 2014.

²⁶ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع عمرف، الرمثا، 29 أبريل/نيسان 2014.

²⁷ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع سميرت، الرمثا، 29 أبريل/نيسان 2014.

²⁸ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع سميرت، الرمثا، 29 أبريل/نيسان 2014.

²⁹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع عبد الله ر، الرمثا، 8 يوليو/تموز 2014.

احتاج الرجل إلى رعاية طبية بسبب الإصابة برصاصة أسفل رجله اليسرى. وقال إن هذه التجربة القاسية لن تثنىه عن محاولة العودة إنما تم ترحيله إلى سوريا لأنه لو لاحظ أحد جنود أو مسؤولي النظام في سوريا الإصابة في رجله لاعتقد أنه من الجيش السوري الحر وقام بإعدامه.³⁰

³⁰ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع عبد الله الرمثا، 8 يوليو/تموز 2014.

III. اعتقال و ترحيل الفلسطينيين القادمين من سوريا

قبل أبريل/نيسان 2012، دخل قرابة 1300 فلسطيني الأردن، معظمهم يحملون الجنسية الأردنية، أو هم من غير المواطنين الذين حتجزتهم السلطات منذ دخولهم في مراكز احتجاز مؤقتة ويسمح لهم بالسفر إنما وجدوا كفيلة أردنيًا. وبحسب ما توفر من معلومات لـ هيومن رايتس ووتش، لم تقم السلطات الأردنية بعد ذلك بترحيل أي من هؤلاء الفلسطينيين.

بعد أبريل/نيسان 2012، بدأ الأردن بإعادة اللاجئين الفلسطينيين على الحدود السورية وألغى العمل بنظام كفالة الفلسطينيين في مراكز الاحتجاز المؤقتة. واستناداً إلى الأثنوا، كان الأردن، إلى حدود أبريل/نيسان 2014، يحتجز قرابة 180 فلسطيني في ساير سiti، معظمهم محتجز منذ 2012.³ باستثناء الفترات القصيرة التي تمنح لهم بعد كل أسبوعين أو ثلاثة لزيارة أقارب لهم في الأردن، لا يسمح للفلسطينيين المحتجزين في ساير سiti بمغادرة المخيم إلا للعودة إلى سوريا.

يواجهآلاف الفلسطينيين غير الحاملين للجنسية الأردنية الذين دخلوا بطريقة قانونية بعد أبريل/نيسان 2012، وجميعهم لا يحملون شهادات كفالة سارية المفعول، خطر الاعتقال والترحيل إلى سوريا إذا عثرت عليهم السلطات الأردنية.

تحدث فلسطينيون تقابلت معهم هيومن رايتس ووتش عن مختلف الطرق التي يمكن للشرطة وأجهزة المخابرات أن تكتشف بها الفلسطينيين القادمين من سوريا تقوم باعتقالهم، ومنها شن الحملات، وتفقد العاملين بشكل غير قانوني، أو عندما يحاول الفلسطينيون تجديد وثائقهم أو البحث عن خدمات حكومية.³² وقال هؤلاء الفلسطينيون إن السلطات قامت باحتجازهم في مراكز الشرطة أو دائرة المخابرات العامة لعدة أيام، ثم حملتهم في شاحنات إلى ساير سiti أو قامت بترحيلهم إلى سوريا من معابر حدودية غير رسمية تشرف عليها مجموعات سورية معارضة.³³ وفي جميع هذه الحالات، لم تسمح السلطات لأى فلسطينيين بالاعتراض على قرار الترحيل رغم أن الأئروا، التي تراقب المسائل المتعلقة بحماية

³¹ وكالة الأمم المتحدة لغذاء وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، "اللاجئون الفلسطينيون من سوريا في الأردن"، <http://www.unrwa.org/ar/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%88%D9%86%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%85%D9%86-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86>

"Jordan opens new Syrian refugee holding facility amid emerging humanitarian crisis," Jordan Times, 11 مايو/أيار 2012.

<http://jordantimes.com/Jordan+opens+new+Syrian+refugee+holding+facility+amid+emerging+humanitarian+crisis++>

تمت الزيارة في 13 مايو/أيار 2014. 47891

Need footnotes ³²

³³ مقابلات هيومن رايتس ووتش مع عائلات فلسطينية قادمة من سوريا، عمان وإربد، 28 و29 أبريل/نيسان 2014.

الفلسطينيين، تتدخل لدى السلطات لصالح الفلسطينيين عندما تحصل على موافقة بذلك.³⁴ وأثناء الاحتجاز، عادة ما يسمح للفلسطينيين بإجراء مكالمة هاتفية مع أحد أفراد العائلة لإعلامه بأنهم يواجهون الترحيل.

استناداً إلى منظمة سناب (SNAP) غير الحكومية، قامت السلطات الأردنية بإعادة ما لا يقل عن مائة فلسطيني بشكل قسري منذ 2013، "مع ارتفاع ملحوظ في بداية 2014".³⁵ وقالت الأنروا، في تقريرها السنوي حول الاستجابة للأزمة السورية الصادر في فبراير/شباط 2013، إنها سجلت عديد حالات الإعادة القسرية، بما فيها حالات شملت نساء وأطفالاً.

في يناير/كانون الثاني 2013، قامت هيومن رايتس ووتش بتوثيق ثمانية تقارير ذات مصداقية عن ترحيل فلسطينيين قادمين من سوريا بشكل قسري من الأردن.³⁶ وفي أبريل/نيسان 2014، قامت هيومن رايتس ووتش بتوثيق ثمانى حالات أخرى، سبعة رجال وامرأة، لفلسطينيين رحلوا على سوريا بين يوليو/تموز 2013 وفبراير/شباط 2014.

بعد ترحيلهم إلى سوريا، يواجه الفلسطينيون صعوبات في التنقل من المناطق الحدودية إلى منازلهم. وقامت هيومن رايتس ووتش بتوثيق سبع عائلات فلسطينية قالت إن منازلها في درعا جنوب دمشق تعرضت إلى التدمير بسبب القصف والقتال.³⁷ كما قامت هيومن رايتس ووتش بتوثيق سبعة حالات لفلسطينيين قاموا السلطات الأردنية بترحيلهم بعد مصادرة جميع وثائق هويتهم. وبدون هذه الوثائق، لم يتمكنوا من تجاوز نقاط التفتيش داخل سوريا في اتجاه المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والاتصال بمكتب الأنروا في درعا والتماس وثائق هوية ومساعدات إنسانية.³⁸ وبقيت إحدى عائلات الأشخاص الخمسة الذين تحدثت معهم هيومن رايتس ووتش عبر الهاتف، عالقة منذ أواخر فبراير/شباط 2014 في بلدة حدودية سورية تسيطر عليها مجموعات مسلحة، ولم تستطع التنقل إلى أماكن أخرى داخل سوريا دون وثائق هوية.³⁹

34 مقابلات هيومن رايتس ووتش مع عائلات فلسطينية قادمة من سوريا، عمان وإربد، 28 و29 أبريل/نيسان 2014. وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، "اللاجئون الفلسطينيون من سوريا في الأردن"، [\(2014](http://www.unrwa.org/sites/default/files/syria_crisis_response_annual_report_2013_1.pdf)

³⁵ مشروع تحليل احتياجات سوريا، "فلسطينيون من سوريا"، مارس/آذار 2014.
³⁶ "الأردن - يجب أن يضغط أوباما على الملك عبد الله لوقف إعادة طالبي اللجوء"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 21 مارس/آذار 2013، <http://www.hrw.org/ar/news/2013/03/21/o>.

³⁷ مقابلات هیومان رایتس ووتش مع اعاتل فلسطینیه من سوریا، عمان والرمنا وارید، 28 و 29 ابریل/نیسان 2014.
³⁸ مقابلات هیومان رایتس ووتش مع اعاتل فلسطینیه من سوریا، عمان 28 آذیل/نیسان 2014.

³⁸ مقابلات هيومون رايتيس ووتش مع عائلتين فلسطينيتين من سوريا، عمان، 28 أبريل/نيسان 2014.

³⁹ مقابلة عبر الهاتف مع نضال م، 2 مايو/أيار 2014.

تُوفي ما لا يقل عن شخص واحد، اسمه محمود مرجان، بعد أن قامت السلطات الأردنية بترحيله مع زوجته وأثنين من أبنائه الصغار من سايبير سيتي إلى سوريا في سبتمبر/أيلول 2012. واستناداً إلى شخص مطلع على هذه الحالة، مرجان هو فلسطيني كان الحراس في سايبير سيتي يعتبرونه من مثيري المشاكل. ويوجد اختلاف حول الأسباب التي أدت إلى إعادته إلى سوريا. وقال أحد المستجوبين إنه تحدث إلى مرجان عبر الهاتف أثناء ترحيله، فقال له إنه لا يرغب في العودة، ولكن السلطات اقتاتاه إلى الحدود وهددته بإطلاق النار عليه إنما لم يتابع المنشي نحو سوريا.⁴⁰

وبعد 20 يوماً، في 15 أكتوبر/تشرين الأول، قتل مرجان في سوريا بعد أن جاء رجال مسلحون إلى منزله وأطلقوا النار على رجله بحضور زوجته وأبنائه، ثم سحبوه داخل سيارة. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، أقيمت جثته أمام منزل والده، وعليها آثار تعذيب.⁴¹

قالت بسمة ن.، وهي فلسطينية من اليرموك، إن مجموعة تتكون من 20 ضابطاً من الشرطة في ملابس رسمية وضباط من المخابرات في ملابس مدنية اقتحموا منزلها في عمان مساء 8 يوليو/تموز 2013، بعد خمسة أشهر من دخول عائلتها إلى الأردن عن طرق مهرب. وقامت الشرطة باعتقال زوجها، ثم احتجزته لمدة 15 يوماً في مركز احتجاز في دائرة المخابرات العامة في عمان، ورحلته إلى سوريا. وقالت بسمة: "بعد اعتقاله أيام، اتصل بي من السجن وقال إنهم سيرحلونه إلى سوريا. كما قال لي إنهم استجوبوه فقط في اليوم الأول، ثم تركوه وحيداً باقي المدة".⁴² وبعد ترحيله، غادر زوجها سوريا مرة أخرى والتمس اللجوء في بلد ثالث بينما بقيت هي والعائلة منفصلين عنه في عمان.

كما قالت بسمة ن. إنها وأبناءها الثلاثة لا يحملون وثائق هوية، تماماً كزوجها، وهي لا تعلم لماذا قامت السلطات باعتقال وترحيل زوجها فقط بينما كانوا جمياً في المنزل عندما اقتحمته الشرطة. وهي تعتقد أن ترحيله كان بسبب انتمائه لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقالت: "أعتقد أن أحداً ما وش به [لانتمامه لمنظمة التحرير الفلسطينية] لأن الشرطة اعتقلت أيضاً ابن عمه، وابن أخيه، وشخصاً آخر في نفس الليلة، وجميعهم في منازل مختلفة".⁴³ كما قالت لهيومن رايتس ووتش إنها تخشى أن يتم ترحيلها وأبناءها إلى سوريا رغم أنهم لم يفعلوا ذلك لما جاؤوا إلى المنزل. وأضافت: "نحن لا نشعر بالراحة هنا، ابنتي تدرس في الجامعة، ولكن الأمر خطير، ولا نستطيع التجول، فهم لا يستثنون أولاداً ولا بنات... نحن لا نرغب في وثائق إقامة ولا جوازات سفر. نحن فقط نرحب في أن نعيش هنا في سلام".⁴⁴

⁴⁰ مقابلة هيومن رايتس ووتش، تم حجب الاسم، 2 فبراير/شباط 2013.

⁴¹ مقابلة هيومن رايتس ووتش، تم حجب الاسم، 2 فبراير/شباط 2013.

⁴² مقابلة هيومن رايتس ووتش مع بسمة، عمان، 28 أبريل/نيسان 2014.

⁴³ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع بسمة، عمان، 28 أبريل/نيسان 2014.

⁴⁴ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع بسمة، عمان، 28 أبريل/نيسان 2014.

قالت سنان، وهي امرأة فلسطينية مسنة من المزيريب، قرية أغلب سكانها فلسطينيين تبعد عدة كيلومترات شمال غرب مدينة درعا في سوريا، قالت لـ هيومن رايتس ووتش إن السلطات الأردنية قامت بترحيل زوج ابنتها كمال وشقيقه، وكلاهما فلسطيني من المزيريب، بعد أن ألقى القبض على كمال وهو يعمل بشكل غير قانوني في بيع الخضر في إربد. كما قالت إن الأخرين دخلوا إلى الأردن مع زوجتيهما مستخدمين دفاتر عائلية مزورة، وسجلوا أنفسهم لدى المفوضية السامية اللاجئين بأسماء خاطئة. وبعد أن علمت باعتقال كمال بيومين، ذهبت سنان، وهي مواطنة أردنية، إلى مركز الشرطة لمعرفة ما حدث.⁴⁵ وقالت: "ذهبت إلى مركز الشرطة فطلبو مني العودة في اليوم التالي، وقالوا إنهم سيجدون حلاً. ولكن بعد ساعة اتصل بي محمد من سوريا".⁴⁶

وبعد ذلك تحدثت إلى كمال من سوريا فأعلمهما أن الشرطة الأردنية احتجزته لمدة يومين في مركز للشرطة في إربد، وإنه تعرض إلى الضرب على يد أعون الشرطة، وطلبو منه الكشف عن الفلسطينيين الآخرين الموجودين في المنطقة. وبعد أن أخبر الشرطة بوجود شقيقه في الأردن، اقتادوه إلى السوق ليدهم عليه. وقامت السلطات بترحيلهم معاً إلى معبر غير رسمي تسيطر عليه مجموعة مسلحة، وهناك طلبو منهما العبور، فتركا وراءهما زوجتيهما وثلاثة أطفال في إربد.⁴⁷

في عدد قليل من الحالات، عوض ترحيل الفلسطينيين إلى الأردن، قامت السلطات الأردنية بإرسالهم إلى مركز الاحتجاز في ساير سiti. وتحدثت هيومن رايتس ووتش عبر الهاتف لفلسطينيين اثنين محتجزين في ساير سiti. وقامت السلطات باحتجاز أحد الرجلين مع ثلاثة من أقاربه هناك عوض ترحيلهم إلى سوريا بعد أن تدخل أحد أقاربهم الأردنيين لدى أجهزة الأمن.⁴⁸ أما في الحالة الأخرى، فقال رجل اعتقل وأرسل إلى ساير سiti إنه لا يعلم لماذا اختارت السلطات عدم ترحيله.⁴⁹

وفي جميع حالات الترحيل التي قامت هيومن رايتس ووتش بتوثيقها، قامت السلطات الأردنية بفصل رجال فلسطينيين عن أبنائهم وزوجاتهم وآبائهم وغيرهم من الأقارب الذين تركوهم وراءهم في الأردن، وأحياناً حرمان هؤلاء من مصدر رزقهم الرئيسي.

اعتقال وترحيل فلسطينيين يحملون وثائق هوية أردنية

لم تقتصر عمليات الاعتقال والترحيل على الفلسطينيين المسجلين في سوريا، بل تجاوزتهم لتشمل فلسطينيين قادمين من سوريا يحملون وثائق هوية أردنية.⁵⁰

⁴⁵ عمل بالقانون الأردني، لا تستطيع المرأة أن تمنح الجنسية لزوجها أو أبنائها.

⁴⁶ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع سنان، إربد، 29 أبريل/نيسان 2014.

⁴⁷ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع سنان، إربد، 29 أبريل/نيسان 2014.

⁴⁸ مقابلة عبر الهاتف مع رامي، 6 مايو/أيار 2014.

⁴⁹ مقابلة عبر الهاتف مع سليم، 6 مايو/أيار 2014.

⁵⁰ بعض هؤلاء الفلسطينيين هم أبناء مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية الذين فروا من الأردن سنة 1970، وكان في ذلك الوقت معظم فلسطينيي الضفة الغربية والفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الشرقية يحملون الجنسية الأردنية نتيجة لضم الضفة الغربية للأردن سنة 1949. وبعد ذلك ارتباط الأردن مع الضفة الغربية في 1988، قامت السلطات بسحب الجنسية من معظم سكان الضفة الغربية. ربما هذا هو الأساس المنطقي لتجريد الفلسطينيين من وثائقهم الأردنية آلان، ولكن ليس يسعنا تأكيد ذلك.

تحديث هيومن رايتس ووتش مع أفراد من أربع عائلات كانوا يحملون وثائق هوية أردنية عند الدخول، ومنها جوازات سفر منتهية الصلاحية، وكتيبات عائلية وبشهادات ميلاد أردنية. وقال ثلاثة من هؤلاء إنهم أو آباؤهم فروا إلى سوريا أثناء نزاع سبتمبر/أيلول الأسود سنة 1970، وإن لهم أقارب كانوا قد قاتلوا مع مجموعات فلسطينية مسلحة ضد الجيش الأردني. وفي جميع هذه الحالات، بقي من غير الواضح ما إذا قامت السلطات الأردنية بسحب جنسياتهم قبل أن يدخلوا الأردن أو هي اتخذت القرار في وقت لاحق لما اتصلوا بقسم الحالة المدنية. ولم تقدم السلطات لجميع الفلسطينيين الذين تقابلت معهم هيومن رايتس ووتش أسباب سحب جنسياتهم.

قال رامي، وهو فلسطيني من درعا وعمره 24 سنة، لـ هيومن رايتس ووتش إنه قدم إلى الأردن مع أفراد من عائلته في 2012 بعد أن اشتد القتال في درعا. ودخلوا بشهادات ميلاد أردنية ونسخة من جواز سفر والده منتهي الصلاحية. كما قال إن والده غادر الأردن سنة 1969 للدراسة في موسكو، ولكنه لم يعد إلى هناك بعد أن أنهى دراسته، واستقر في مدينة درعا مع زوجته، وهي فلسطينية من لبنان. لا يعتقد رامي أن لوالده أي علاقة بأحداث سبتمبر/أيلول الأسود.⁵¹

لما دخلنا الأردن في 2012، ذهبت [مع أخي وأخي] إلى قسم الحالة المدنية للحصول على بطاقات هوية أردنية... كنا نرغب في الحصول على رقم هوية وطني. رفضوا ذلك، وصادروا شهادات ميلادنا وجواز سفر والدي. ثم أخذونا إلى سايرسيتي، وهذا نحن فيه لمدة سنة وشهرين. كل ما لدينا الآن هو نسخة من جواز سفر والدي.⁵²

وقالت والدة رامي، إنهم لم يرحلوا إلى سوريا بفضل تدخل أفراد من العائلة يحملون الجنسية الأردنية في آخر لحظة ولهم علاقات في دائرة المخابرات العامة.⁵³ وأضافت: "لم يرتكب أبني أي خطأ، هم فقط يرغبون في الحصول على جواز سفر".⁵⁴

كان سليم، وهو فلسطيني محتجز في سايرسيتي منذ أوائل 2013، قد جاء إلى الأردن من منطقة الحجر الأسود جنوب دمشق. وقال لـ هيومن رايتس ووتش إن مسؤولين أردنيين ربما قاموا بسحب جنسيته في 2009 لما رفضت السفارة الأردنية في دمشق تجديد جواز سفره. كما قال إنه قاتل مع منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن سنة 1970، ثم انسحب مع عائلته إلى سوريا بعد المعركة، ولكنه كان دائمًا يستطيع تجديد جوازه قبل 2009.⁵⁵

⁵¹ مقابلة عبر الهاتف مع رامي، 6 مايو/أيار 2014.
⁵² السابق.

⁵³ السابق.

⁵⁴ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مرام، عمان، 28 أبريل/نيسان 2014.
⁵⁵ مقابلة عبر الهاتف مع سليم، 6 مايو/أيار 2014.

كما قال سليم إنه دخل الأردن مع زوجته وابنته في يوليو/تموز 2012 مستخدماً دفتراً عائلياً أردنياً وبطاقة هوية. وقال إنه لما حاول تجديد جوازه في قسم الحالة المدنية بعد ذلك بسبعة أشهر، قال له الموظفون في البداية إنهم سوف يمنحوه جوازه، ولكن بعد ذلك أعلموه بضرورة الحصول على موافقة من دائرة المخابرات العامة. ولما ذهب إلى دائرة المخابرات العامة، قام الضباط باعتقاله ووضعوه في ساير سiti.⁵⁶ ويسمح له ضباط ساير سiti بزيارة عائلته لمدة ثلاثة أيام كل أسبوعين، ولكنهم أيضاً أعلموه أنهم سيحرمونه من ذلك إنما عاد متأخراً.⁵⁷

إعادة نضال إلى سوريا قسراً

قال نضال، وعمره 35 سنة، في مقابلة هاتفية مع هيومن رايتس ووتش إن أعون دائرة المخابرات العامة قاموا بترحيله مع إخوته الثلاثة وأخته بعد أن حاولوا تجديد جوازات سفرهم في مكتب الحالة المدنية في عمان أواخر فبراير/شباط 2014. وكان نضال وأقاربه، لما تقابلت معه هيومن رايتس ووتش، يسكنون في مسجد في بلدة نصيب على الحدود السورية، ويخشون التقدم شمالاً في سوريا لأنهم لا يحملون وثائق هوية يستظهرون بها في نقاط التفتيش. كما تقابلت هيومن رايتس ووتش مع زوجة نضال، وهي سورية، ووالده، وهي مواطنة أردنية، في عمان.

وقالت والدة نضال لـ هيومن رايتس ووتش إنها قدمت وأبنائها الأربع على مراحل في 2012 و2013 مع عائلاتهم من منطقة الغوطة الشرقية في ضواحي دمشق. وقالت إنهم دخلوا جميعاً دون مشاكل بجوازات سفر أردنية منتهية الصلاحية، ولكن ابنها أحمد لم يستطع المغادرة لأنه لا يحمل وثائق أردنية فقتل بقبضة في سوريا.⁵⁸

كما قالت والدة نضال إنها ولدت وزوجها، الذي كان عضواً في منظمة التحرير الفلسطينية في السبعينيات، في الأردن ثم فروا إلى سوريا بعد أحداث أيلول/سبتمبر الأسود. ولكنها حافظت هي وعائلتها على الجوازات الأردنية، وكانتا يقومون بتجديدها بعد كل خمس سنوات في السفارة الأردنية في دمشق. وقالت أيضاً إن صلاحية الجوازات انتهت بعد اندلاع نزاع 2011: "انتهت صلاحية جوازات سفرينا أثناء الحرب، وكانت السفارة في كل مرة تؤخر تجديدها إلى أن صرنا غير قادرين على مغادرة منزلنا وسط دمشق لأن الطرقات لم تكن آمنة".⁵⁹

وقال نضال إنه ذهب وأفراد من عائلته إلى قسم الجوازات في دائرة الحالة المدنية في عمان في بداية 2014 لتجديد جوازات سفرهم، فقال لهم الموظفون هناك إن عليهم الذهاب إلى دائرة المخابرات العامة للقيام بذلك. ولكن لما ذهبوا إلى

⁵⁶ السابق..

⁵⁷ السابق.

⁵⁸ مقابلة عبر الهاتف مع من ، عمان، 28 أبريل/نيسان 2014.

⁵⁹ مقابلة السابق.

هناك، قام الأعوان باعتقالهم. كما قال: "فجأة، قاموا بعصب أعيننا وشذوا أيدينا بالأغلال، وبقينا في مبني المخابرات من الساعة الثالثة ظهراً إلى الثامنة مساءً دون أن يتحدث إلينا أي أحد".⁶⁰ وقال أيضاً إن الأعوان قاماً بعد ذلك باستجوابهم الواحد تلو الآخر، وسألوهم عن عملهم، وما إذا كانوا ينتمون إلى أي حزب أو تنظيم مسلح، وسألوه عن والده الذي توفي في سوريا في 2010. ثم أخذوا منه بصماته وطبعوها على قرابة 12 أو 15 ورقة دون أن يسمحوا له بقراءة ما كتب عليها.⁶¹ وفي اليوم التالي، قام الأعوان باقتيادهم جمِيعاً في حافلة إلى الحدود وأنزلوهم في معبر مدينة نصيب السورية.⁶²

وقالت والدة نضال إنها حاولت أن تفهم في قسم الحالة المدنية لماذا تم ترحيل أبنائها: "سألتهم ما إذا كان ذلك بسبب انتماء زوجي إلى منظمة التحرير الفلسطينية؟ لأنَّه غادر هذه المنظمة، وأصبح في نهاية حياته فقيراً يبيع بعض السلع في شاحنة. فقالوا إنَّهم فعلوا ذلك لأنَّ أبنيَّ لم يحتفظوا بجنسيتهم لمدة ثلاثة سنوات، ولذلك لم يكونوا حتَّماً يرغبون فيها".⁶³

بعد أن أمضوا شهراً ونصف في نصيب، أصيَّب نضال بشظية في فخذِه الأيسر في غارة شنتها الطائرات السورية على موقع للجيش السوري الحر في المنطقة. وقال نضال إن طبيعاً تابعاً للجيش السوري الحر تمكَّن من تهريبه داخل الأردن مستخدماً اسمَّا سورياً مساعداً للحصول على علاج. فبقي هناك في المستشفى لمدة 16 يوماً، ثم قرر الأطباء في بداية أبريل/نيسان نقله إلى مركز آخر في مخيم الزعتري لتلقي مزيد من العلاج. ولكن في مركز تفقد اللاجئين في رياح سهران اكتشَفَ الأعوان هويته، وقاموا على الفور بترحيله إلى نصيب رغم أنه كان يعاني من جروح. وقال نضال: "لما وصلت إلى هناك، عرفت لمانا كنت ممنوعاً من البقاء في الأردن. لقد قال لي أحد الأعوان هل تذكر أحداً السبعينيات؟" فقلت له إنَّ والدي مُنْحَّ عفواً، ودخل الأردن عدَّيد المرات منذ ذلك الوقت، وكانت آخرها سنة 1998. ولكنه قال لي: "أنت لست أردنياً. أنت فلسطيني".⁶⁴ يُذكَر أنَّ نضال كان عمره تسعة سنوات سنة 1970.

كما قال نضال إن جرحه لم يُشفِّف ولم يحصل على أي رعاية طبية في نصيب، بينما كانت عائلته عالقة في مسجد هناك لأنَّها لم تكن تحمل أوراق ثبت هويتها في نقاط التفتيش الحكومية. وأضاف: "صرت غير قادر على المشي دون عكاز، وأنا لا أحمل أي وثائق هوية. أنا أحتاج إلى بطاقة هويتي كي أستطيع التنقل داخل سوريا على الأقل. لقد صرت تائهاً".⁶⁵

⁶⁰ مقابلة عبر الهاتف مع نضال ، 2 مايو/أيار 2014.

⁶¹ مقابلة السابق.

⁶² السابق.

⁶³ مقابلة عبر الهاتف مع منى ، عمان، 28 أبريل/نيسان 2014.

⁶⁴ مقابلة عبر الهاتف مع نضال، 2 مايو/أيار 2014.

⁶⁵ السابق.

IV. عدم وجود حماية أثناء الإقامة في الأردن

يواجه جميع الفلسطينيين الفارين من سوريا وضعًا غير مستقر. فمنهم من لا يحمل وثائق هوية، ومنهم من يحمل شهادات تثبت أنه طالب لجوء صادرة عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومنهم مواطنون أردنيون أو أبناء لمواطنين أردنيين يواجهون خطر سحب الجنسية والترحيل.

لا يستطيع الفلسطينيون القادمون من سوريا المطالبة بحماية الحكومة الأردنية عندما يواجهون الاستغلال أو غيره من أشكال الانتهاك لأن ذلك يجعلهم عرضة للاعتقال والترحيل. ومثلما هو حال معظم اللاجئين السوريين في الأردن، لا يستطيع الفلسطينيون العمل بشكل قانوني، وهم يعتمدون على المساعدات الإنسانية.⁶⁶ ولكن خلافاً للسوريين، لا يستطيع الفلسطينيون العيش في مخيمات رسمية للداجئين، وهم مجبرون على تأجير شقق في البلدات والمدن الأردنية.

يذكر أن القسم المتعلق بالأردن في خطة الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية لسنة 2014، الذي يرسم سياسة الحوار وتنسيق العمليات بين الوكالات العاملة في مجال اللاجئين، استثنى الفلسطينيين.⁶⁷ ولذلك، بقيت الأنروا الوكالة الوحيدة التي تقدم مساعدات إنسانية وخدمات تعليمية وصحية للفلسطينيين، بغض النظر عن وضعهم في البلاد.⁶⁸

قال شخصان فلسطينيان لـ هيومن رايتس ووتش إنهم لا يستطيعان المطالبة بحماية الحكومة أو جبر الانتهاكات التي يتعرض لها كل من لا يحمل وثائق هوية والتي تتراوح بين الاستغلال الاقتصادي والمضايقة في الشارع.

قال محمود، وهو فلسطيني من اليرموك يعيش في إربد مع زوجته وأبنائه الأربع، إنه دخل الأردن ببطاقة هوية سورية مزيفة، ثم كفلاهم أحد أقاربه، وهو مواطن أردني، حتى يتمكنوا من العيش خارج مخيم اللاجئين في الزعتري.⁶⁹ وبعد الكفالة، طلب منه أحد أقاربه القيام ببعض الأعمال في المنطقة، لأنه كان دهائماً، ولكنه رفض أن يدفع له المال. وقال محمود لـ هيومن رايتس ووتش: "ولما طلبت أجرى، قال لي إنه علي العثور على كفيل آخر".⁷⁰

⁶⁶ وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى (الأنروا)، "الاستجابة لأزمة سوريا الإقليمية يناير/كانون الثاني-ديسمبر/كانون الأول - مراجعة نصف سنوية".

⁶⁷ مفوضية الأمم المتحدة السامية للجئين، "خطة الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية لسنة 2014"، <http://www.unhcr.org/syriarrp6/docs/syria-rrp6-jordan-response-plan.pdf> (تمت الزيارة في 25 مايو/أيار 2014).

⁶⁸ وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا)، "الاستجابة لأزمة سوريا الإقليمية يناير/كانون الثاني-ديسمبر/كانون الأول - مراجعة نصف سنوية"، http://www.unrwa.org/sites/default/files/syria_crisis_response_annual_report_2013_1.pdf (تمت الزيارة في 30 يونيو/تموز 2014).

⁶⁹ نظام "النروج بكفالة" هو إجراء قانوني يسمح للجئين في الأردن بمغادرة مخيمات اللجوء ومرافق احتجاز اللاجئين والعيش في البلدات والمدن الأردنية شريطة العثور على مواطن أردني يكفلهم.

⁷⁰ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع محمود، إربد، 29 أبريل/نيسان 2014.

كما قال محمود إنه لم ينل أجره في عديد أعمال الدهن الأخرى التي قام بها لأنشخاص آخرين في إربد، وأحياناً استلم فقط أقل من نصف المبلغ المتفق عليه. ويختتم محمود مما سيحدث له إنما قاض أي من زبائنه لأنه سيضطر لاستخدام بطاقة هوية سورية مزورة.⁷¹

وقال عمر ف، وهو فلسطيني آخر يعيش في الرمثا، إن ابنته البالغة من العمر 17 سنة تعرضت إلى تحرش من قبل أشخاص بينما كانت في طريقها إلى المدرسة، ولكنه لم يستطع رفع دعوى لأنه يخشى أن تكتشف الشرطة أمره:

واجهنا مشكلة في مدرسة الرمثا. بينما كانت ابنتي [تزعم أنها سورية] وفتيات سوريا آخر يات في طريقهن إلى المدرسة، تحرش بهن بعض الشباب... وذات مرة، دخل هؤلاء الشباب إلى المدرسة وحاولوا أن يفتكوا كتب الفتيات حتى يعرفوا أسماءهن، فاضطررت ابنتي وصديقاتها إلى الاختباء منهم في متجر للعطور. فصرخ صاحب المتجر على الشباب، بينما لم أستطع أنا إعلام الشرطة.⁷²

تعيش جميع العائلات الفلسطينية التي تقابلت معها هيومن رايتس ووتش في شقق مؤجرة بمبالغ شهرية تتراوح بين 150 و 250 دينار أردني (212 و 353 دولار أمريكي). وقال العائلات إنها تحصل أحياً على مساعدات من الأتراك، تختلف حسب عدد أفراد العائلة، ولكنها تضطر للعمل بشكل غير قانوني لتوفير مبلغ الإيجار،⁷³ وقالت أربع عائلات على الأقل من بين العائلات الـ12 التي تقابلت معها هيومن رايتس ووتش إنها تختلف عن تسديد مبالغ الإيجار، وإنها احتررت في توفير المبالغ المطلوبة، وخاصة العائلة التي تم ترحيل الرجال المشرفيين عليها. وقالت سنا، التي تعرضت زوج ابنتها وشقيقه إلى الترحيل في بداية 2014: "تأخرت في دفع الإيجار لمدة شهرين، وصاحب الدار يسكن في الجهة المقابلة من الشارع، فأضطر أحياً إلى الخروج من الباب الآخر حتى لا يراني".⁷⁴

وقال عاملون في مجال الإغاثة الدولية لـ هيومن رايتس ووتش إنهم صاروا يخشون ارتفاع عمليات اعتقال الفلسطينيين وترحيلهم، وخاصة الفلسطينيين الذين يزعمون أنهم سوريين، لأن الأردن صار يعتمد إجراء التفحص البيومترى لللاجئين القادمين من سوريا، وإعادة تفحص السوريين الذين يعيشون في مخيم الزعتري وفي المدن.⁷⁵ ويفرض الإجراء الجديد على اللاجئين الخضوع لمسح الفرزية من قبل سلطات الأتراك والسلطات الحكومية حتى يتمكنوا من الحصول بطاقة خدمات من

⁷¹ السابق.

⁷² مقابلة هيومن رايتس ووتش مع عمر الرمثا، 29 أبريل/نيسان 2014.

⁷³ مقابلات هيومن رايتس ووتش مع مأذيلات فلسطينية، عمان وإربد والرمثا، 28 و 29 أبريل/نيسان 2014. لا يستطيع عديد الفلسطينيين القادمين من سوريا إلى الأردن الحصول على تصاريح عمل لأنهم لا يحملون وثائق هوية.

⁷⁴ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع سنا، إربد، 20 أبريل/نيسان 2014.

⁷⁵ مفوضية الأمم المتحدة السامية للجئين، "خطة الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية لسنة 2014"، <http://www.unhcr.org/syriarrp6/docs/syria-rrp6-jordan-response-plan.pdf> (تمت الزيارة في 25 مايو/أيار 2014).

وزارة الداخلية التي يستخدمها اللاجئون للحصول على قسائم الأكل وخدمات أخرى.⁷⁶ وعمد بهذا الإجراء، ستكثف السلطات هوياتهم المزورة. كما قال عمال الإغاثة إنهم يخثلون أن يصير اللاجئون الذين يرفضون هنا الإجراء منتبه في أنهم فلسطينيين يزعمون أنهم سوريين فيتعرضون إلى الاعتقال والترحيل.⁷⁷

⁷⁶ مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين، "خطة الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية لسنة 2014"،
(.تمت الزيارة في 25 مايو/أيار 2014). <http://www.unhcr.org/syriarrp6/docs/syria-rrp6-jordan-response-plan.pdf>

⁷⁷ مقابلات هيومن رايتس ووتش مع عمال في مجال الإغاثة الإنسانية، تم حجب الأسماء، عمان، 6 مايو/أيار 2014.

٧. سحب الجنسية من أردنيين من أصل فلسطيني

يسمح القانون الأردني في حالات مقيّدة بسحب الجنسية من مواطنه، ومنها "تقديم خدمة لدولة معادية" أو "خدمة مدنية" أو "عسكرية" لدولة أجنبية. ولكن في حالة الخدمة المدنية أو العسكرية للخارج، يتعين على الأردن تحذير الشخص المعنى بضرورة ترك تلك الخدمة، وإن رفض ذلك يفقد الجنسية الأردنية.⁷⁸ إضافة إلى ذلك، لا يسمح القانون الأردني للسلطات بسحب الجنسية من الأطفال نتيجة لسحبها من والدهم إذا كان من أصل فلسطيني.⁷⁹

ولم يعلم المواطنين الأردنيون الذين سُحب جنسياتهم بقرار السحب بإعلام رسمي، ولكن حصل ذلك أثناء القيام بإجراءات عادلة مثل تجديد جواز سفر أو رخصة قيادة، أو تسجيل زواج أو ميلاد طفل لدى دائرة الحالة المدنية.⁸⁰

قالت أربع عائلات فلسطينية قادمة من سوريا لـ هيومن رايتس ووتش إنهم فروا إلى الأردن لأنهم كانوا يعتقدون أن وثائق هويتهم الصادرة عن السلطات الأردنية ستسمح لهم بالإقامة في الأردن والتمتع، في حالات محددة، بحقوق المواطنين. وفي هذه العائلات، حاول عشرة أشخاص تجديد وثائق هويتهم الأردنية لدى دائرة الحالة المدنية فاكتشفوا أن جنسياتهم سُحبت منهم، فقادمت السلطات باعتقالهم وترحيلهم أو وضعهم في ساير سiti. ومن بين هؤلاء الأشخاص العشرة، زعم شخص واحد أنه قاتل مع منظمة التحرير الفلسطينية ضد القوات الحكومية الأردنية أثناء نزاع أيلول/سبتمبر الأسود سنة 1970.⁸¹

لم يتمكن بعض المواطنين الأردنيين من أصل فلسطيني الذين فروا إلى سوريا بعد نزاع سبتمبر/أيلول الأسود من التسجيل لدى الأنروا في سوريا أو لدى الهيئة العامة للجئين العرب الفلسطينيين، وهي وكالة حكومية تقدم خدمات للجئين الفلسطينيين المسجلين في سوريا، مثل إصدار وثائق سفر سورية أو بطاقات هوية للفلسطينيين المقيمين في سوريا.⁸² وكان الفلسطينيون الذين يحملون وثائق هوية أردنية ويعيشون في سوريا، بما في ذلك جوازات سفر منتهية الصلاحية، وكتيبات عائلية، وشهادات ميلاد، يستطعون الحصول على تراخيص إقامة صالحة لمدة عشر سنوات مباشرة من وزارة الداخلية السورية. ولكن خلافاً لغيرهم من الفلسطينيين، كان يتعين عليهم تقديم طالب للحصول على تراخيص عمل، وكانت تفرض

⁷⁸ تقرير هيومن رايتس ووتش، " بلا جنسية من جديد: الأردنيون من أصل فلسطيني المحرومون من الجنسية"، الصفحة 26.

⁷⁹ تقرير هيومن رايتس ووتش " بلا جنسية من جديد: الأردنيون من أصل فلسطيني المحرومون من الجنسية"، الصفحة 16.

⁸⁰ تقرير هيومن رايتس ووتش " بلا جنسية من جديد: الأردنيون من أصل فلسطيني المحرومون من الجنسية"، الصفحة 26.

⁸¹ مقابلات هيومن رايتس ووتش مع أربع عائلات فلسطينية قادمة من سوريا، عمان، 28 أبريل/نيسان 2014.

⁸² مشروع تحليل احتياجات سوريا، "فلسطينيون من سوريا"، مارس/آذار 2014، http://www.acaps.org/reports/downloader/palestinians_from_syria_march_2014/77/syria. (تمت الزيارة في 17 مايو/أيار 2014).

شروط على عملهم في القطاع العام.⁸³ وقال شخصان من عائلتين فلسطينيتين تعيشان في سوريا إنهما يحملان وثائق هوية صادرة عن بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في دمشق.⁸⁴

أجرت هيومن رايتس ووتش مقابلات مع أفراد من أربع عائلات من سوريا رفضت دائرة الحالة المدنية تجديد بطاقات هوية وجوازات سفر لبعضهم. ولم تتمكن في هذه المقابلات من تحديد الوقت الذي قامت فيه السلطات الأردنية بسحب الجنسية من المواطنين الأردنيين الذين لهم أصل فلسطيني ويعيشون في سوريا. وبينما قالت إحدى العائلات إنها كانت تقوم بتجديد وثائقها لدى السفارة الأردنية في دمشق إلى حدود سنة 2011، وعائلة أخرى إلى حدود 2009، قالت العائلتان الأخريان إن مطالب التجديد كانت دائمةً ترفض منذ 1981.⁸⁵

بالإضافة إلى خطر الترحيل، يواجه الأردنيون من أصل فلسطيني الذين سُحبوا منهم الجنسية صعوبة في التمتع بحقوقهم الأساسية الأخرى في الأردن، مثل الحصول على رعاية طبية، أو العمل، أو الملكية، أو التنقل، أو تسجيل أبنائهم في المدارس والجامعات العامة.⁸⁶ ولأن هؤلاء الأردنيين لا يستطيعون اللجوء إلى أي دولة أخرى، صاروا فلسطينيين بدون جنسية، ومنهم من جرب هذا الوضع مرتين منذ 1948.

يُذكر أن هيومن رايتس ووتش بعثت برسالة إلى حسين المجالي، وزير الداخلية الأردني، في 5 مايو/أيار 2014، والتمسست معلومات حول عدد الأردنيين من أصل فلسطيني الذين سُحبوا منهم جنسيتهم، ولكنها لم تتلق أي رد.

⁸³ السابق.

⁸⁴ مقابلات هيومن رايتس ووتش مع عائلتين فلسطينيتين، عمان، 28 أبريل/نيسان 2014.

⁸⁵ مقابلات هيومن رايتس ووتش مع عائلات فلسطينية، عمان، 28 أبريل/نيسان 2014.

⁸⁶ 47، الصفحة، Stateless Again

٧٦. مساحات ضيقة: صد إقليمي للفلسطينيين الفارين من سوريا

ليس الأردن البلد الوحيد في المنطقة الذي يرفض توفير ملاذ آمن للفلسطينيين الفارين من العنف الدائر في سوريا، أو يفرض قيوداً على دخولهم. واستناداً إلى تقرير منظمة سناب (SNAP) الصادر في مارس آذار 2014:

في 2013، واجه [الفلسطينيون الفارون من سوريا] قيوداً متزايدة عند محاولة الدخول أو التماس اللجوء، وكذلك عنفاً متزايداً في الدول المضيفة، وخاصة مصر، والأردن، ولبنان. وأجبر هذا الوضع [الفلسطينيين الفارين من سوريا] على خوض مغامرة الوصول إلى أوروبا عبر الطرق البحرية والبرية بمساعدة مهربين.⁸⁷

رغم أن العراق لم يفرض أي قيود رسمية على الفلسطينيين دون سواهم، إلا أن السلطات قامت منذ أكتوبر/تشرين الأول 2012 بمنع دخول جميع طالبي اللجوء الذين حاولوا الدخول من المعابر الحدودية وسط العراق مع سوريا منذ أكتوبر/تشرين الأول 2012.⁸⁸ واستناداً إلى منظمة سناب (SNAP)، لا توجد أي إحصائيات رسمية للفلسطينيين الذين دخلوا العراق من سوريا، ولكن "يوجد... فلسطينيون التمسوا اللجوء في سوريا بين 2006 و2008 ولكنهم عادوا الآن إلى العراق بسبب التصعيد الحاصل في النزاع السوري".⁸⁹

منذ بداية الأزمة السورية، حاول 53 ألف فلسطيني، من جملة 70 ألف فروا من سوريا، الحصول على لجوء في لبنان.⁹⁰ ورغم أن الحكومة اللبنانية لم تعلن عن فرض قيود رسمية على دخول الفلسطينيين القادمين من سوريا إلى حدود مايو/أيار 2014، إلا أنها منعت دخول بعض الفلسطينيين منذ أغسطس/آب 2013.⁹¹ إضافة إلى ذلك، لطالما فرض لبنان على الفلسطينيين القادمين من سوريا إجراءات تأشيرة منفصلة وأكثر تقييداً من تلك التي تفرض على السوريين.⁹² ولكن وزير الداخلية اللبناني

⁸⁷ مشروع تحليل احتياجات سوريا، "فلسطينيون من سوريا"، مارس/آذار 2014.

⁸⁸ العراق/الأردن/تركيا يمنعون السوريين من الفرار من الحرب، بيان صحي لـ هيومن رايتس ووتش، 1 يوليو/تموز 2013، <http://www.hrw.org/ar/news/2013/07/01>.

⁸⁹ مشروع تحليل احتياجات سوريا، "فلسطينيون من سوريا"، مارس/آذار 2014.

⁹⁰ مشروع تحليل احتياجات سوريا، "فلسطينيون من سوريا"، مارس/آذار 2014.

⁹¹ لبنان - منع دخول فلسطينيين فارين من سوريا، بيان صحي لـ هيومن رايتس ووتش، 8 أغسطس/آب 2013، <http://www.hrw.org/news/2013/08/07/lebanon-palestinians-fleeing-syria-denied-entry>.

⁹² وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، "اللاجئون الفلسطينيون من سوريا في لبنان"، [http://www.unrwa.org/ar/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%85%D9%86](http://www.unrwa.org/ar/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%85%D9%86).

أعلن في 8 مايو/أيار أن السلطات ستتوقف عن إصدار تأشيرات الفلسطينيين على الحدود، باستثناء حالات خاصة، ولذلك صار يتعين على الفلسطينيين القادمين من سوريا تقديم طالب تأشيرة بشكل مسبق.⁹³ ولم يذكر الإعلان ما إذا سيتم فرض أي شروط أو قيود على طالب التأشيرة التي يقدمها Palestinians. كما أعلنت الوزارة أنه في إطار السياسة الجديدة لن يستطيع الفلسطينيون القادمين من سوريا إلى لبنان تجديد أو تمديد تأشيراتهم التي حصلوا عليها سابقاً بشكل آلي على الحدود.

وفي 4 مايو/أيار، أعادت الحكومة اللبنانية حوالي ثلثين فلسطينياً إلى سوريا قسراً عبر معبر المصنع الحدودي. وجاء قرار ترحيل هؤلاء الرجال بعد اعتقالهم في مطار بيروت في 3 مايو/أيار أثناء محاولتهم مغادرة البلد بتأشيرات مزورة.⁹⁴

ومن بين جميع الدول المجاورة لسوريا، لم تبق إلا تركيا التي تسمح بدخول الفلسطينيين بكل حرية، وأفادت تقارير أنها وافقت على أن تمنحهم تراخيص للإقامة والعمل والدراسة بشكل قانوني هناك.⁹⁵ وإلى حدود أبريل/نيسان 2014، دخل ما لا يقل عن 1600 فلسطيني إلى تركيا، وسجلوا لدى المفوضية السامية لللاجئين.⁹⁶

بسبب هذا الصد الذي يلقونه على المستوى الإقليمي، وعدم القدرة على العيش في معظم الدول المجاورة، يضطر الفلسطينيون الفارون من العنف الدائر في سوريا إلى مواجهة أخطار أخرى، ومنها محاولة التسلل خلسة إلى أوروبا عبر البر أو البحر.

في مصر، حيث يوجد حوالي ستة آلاف طالب لجوء فلسطيني قادم من سوريا، يتعين على الفلسطينيين والسودين الحصول تأشيرة بشكل مسبق.⁹⁷ وحتى أواخر 2013، قامت السلطات باعتقال ما لا يقل عن 400 فلسطيني فارين من سوريا على مراكب للهجرة السرية نحو أوروبا. وقال Palestinians مقابلتهم هيومن رايتس ووتش في مراكز للشرطة إن السلطات المصرية قالت لهم إن السبيل الوحيد لتفادي الاحتجاز غير المحدد في مصر يتمثل في الذهاب إلى لبنان أو العودة إلى سوريا

93. (تمت الزيارة في 17 مايو/أيار 2014).
94. بيان هيومن رايتس ووتش، "لبنان-رفض دخول الفلسطينيين وترحيلهم إلى سوريا"، 9 مايو/أيار 2014.

95. <http://www.i24news.tv/app.php/en/news/international/middle-east/140509-lebanon-restricts-palestinians-fleeing-syria>
96. بيان هيومن رايتس ووتش، "لبنان-رفض دخول الفلسطينيين وترحيلهم إلى سوريا"، 6 مايو/أيار 2014.
<http://www.hrw.org/ar/news/2014/05/06-0>

97. <http://english.al-akhbar.com/node/18704>. al-Akhbar English، "Turkey offers residency to Palestinian refugees fleeing Syria," 19 فبراير/شباط 2014. (تمت الزيارة في 15 مايو/أيار 2014).

98. مشروع تحليل احتياجات سوريا، "فلسطينيون من سوريا"، مارس/آذار 2014.
99. وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، 7، "Syria Crisis Response Update (Issue No. 73)، (تمت الزيارة في 17 مايو/أيار 2014).
100. أربيل/نيسان 2014، 73، "Syria Crisis Response Update Issue No-73، مصر-احتجاز لاجئين من سوريا وإكراهم على العودة"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2013. <http://www.hrw.org/ar/news/2013/11/10-0>

التي تمزقها الحرب.⁹⁸ ويكون الفلسطينيون في مصر أكثر عرضة للخطر لأن السياسة المتبعة في مصر تمنعهم من طلب اللجوء لدى المفوضية السامية لللاجئين، بينما لا تشمل مجالات عمل الأئنروا مصر.⁹⁹

قالت زوجة رجل فلسطيني، قامت السلطات الأردنية بترحيله إلى سوريا في 2013، لـ هيومن رايتس ووتش إنه تمكّن في وقت لاحق من التسلل إلى أوروبا عبر تركيا بمبلغ قدره سبعة آلاف يورو (9525 دولار أمريكي)، ولكنه أصيب بجروح في ظهره بينما كان يعبر طريقاً جبلياً.¹⁰⁰

يتعين على دول الجوار احترام حقوق اللاجئين الفلسطينيين الباحثين عن ملاذ آمن خارج سوريا ماداموا يواجهون عدم الأمان والاضطهاد بداخليها. ويجب أن لا يتحمل عبء اللجوء وتوفير الأمان بلد واحد من دول الجوار (الأردن ولبنان هما الوجهة المفضلة للفلسطينيين)، بل يجب تقاسمها بين دول المنطقة والدول الأبعد منها. وعلى إسرائيل أيّضاً عدم انتظار قرار حول مسألة اللاجئين الفلسطينيين، والسماح للفارين من سوريا بالعودة إلى مناطق تابعة للسلطات الفلسطينية.

كما يتعين على الدول الأخرى من خارج المنطقة المساهمة في تحمل العبء بتقديم مساعدات مالية للدول التي استقبلت لاجئين فلسطينيين فارين من سوريا، والنظر في إمكانية قبول لاجئين وتوطينهم بشكل مؤقت، دون المساس بحقهم في العودة.

ترفض منظمة التحرير الفلسطينية وجامعة الدول العربية من حيث المبدأ والممارسة إدماج الفلسطينيين اللاجئين محلياً أو توطينهم في بلدان ثالثة. وهم يعتبرون أن إدماج اللاجئين الفلسطينيين أو توطينهم سيحرّمهم من حق العودة.¹⁰¹ وقد تكون بعض الدول متربّدة في السماح بتوطين اللاجئين الفلسطينيين بسبب موقف منظمة التحرير الفلسطينية وجامعة الدول العربية، إلا أن ذلك لا يجب أن يتسبّب في تجاهل الوضع المزري للفلسطينيين. ومن بين الطرق التي يمكن اعتمادها لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في دول ثالثة اعتماد نموذج الإجلاء الإنساني في كوسوفو الذي سمح بإعادة التوطين بشكل مؤقت، ولم يعتمد كحل دائم.¹⁰² وعمل بهذا الإجراء، لن يُحرّم اللاجئون الفلسطينيون من حقهم في العودة.

⁹⁸ مصر. احتجاز لاجئين من سوريا وإكراهم على العود، بيان صحي لـ هيومن رايتس ووتش، 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2013. <http://www.hrw.org/ar/news/2013/11/10-0>

⁹⁹ السابق.

¹⁰⁰ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع بسمة، عمان، 28 أبريل/نيسان 2014.

¹⁰¹ انظر سوران أكرم، "Palestinian Refugees and Their Legal Status: Rights, Politics, and Implications for a Just Solution," Vol. 31, No. 3, Journal of Palestine Studies 51.36 (2002). الصفحتان 28، ربيع 2002، (تمت الزيارة في 15 يوليو/تموز 2014).
<http://www.palestine-studies.org/files/Special%20Focus/World%20Refugee%20Day/Palestinian%20Refugees.pdf>

¹⁰² Bill Frelick، "Humanitarian Evacuation from Kosovo: A Model for the Future?", available at <http://m.reliefweb.int/report/65648> (تمت الزيارة في 1 يوليو/تموز 2014).

٧.المعايير الدولية

عدم الإعادة في قانون اللاجئين هو المبدأ المندرج ضمن القانون الدولي العرفي والذي يقضي بأنه لا يجوز لدولة أن تعيد لاجئاً أو طالب لجوء إلى بلد تتعرض فيه حياته أو حريته للتهديد بسبب العرق أو الديانة أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية أو إلى رأي سياسي معين .. وهذا المبدأ معترف به كقانون عرفي دولي، وتكتفه اتفاقية اللاجئين لسنة 1951 وبرتوكولها لسنة 1967. كما أن وضع اللاجئ إشهاري - أي أنه اعتراف بتوافق شخص ما مع تعريف اللاجئ، وليس مكانة تكتسب. وعلى هنا فإن المبادئ الأساسية لحماية اللاجئين تنطبق على أولئك الذين لم يتم الاعتراف بهم رسمياً مثل انطباقها على اللاجئين المعترف بهم.

ورغم أن الأردن ليس طرفاً في اتفاقية اللاجئين لسنة 1951 أو ملحقها لسنة 1967 فإنه ملزم مع ذلك بحكم القانون الدولي العرفي بعدم إعادة اللاجئين إلى مكان يتهدد الخطر فيه حياتهم أو حريتهم. وقد تبنت اللجنة التنفيذية للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين - والأردن عضو فيها - تبنت الاستنتاج رقم 25 في 1981 الذي يعلن أن "مبدأ عدم الإعادة... يكتسب بالتدريج طبيعة حكم قطعي من أحكام القانون الدولي".¹⁰³ وتعتبر القاعدة الآمرة أساسية وملزمة لجميع الدول، بغض النظر عن ممارساتها وتأييدها لها.

وينطبق التزام الدولة بعدم الإعادة على ترابها كما ينطبق على حدودها. في اجتماع اللجنة التنفيذية للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في أكتوبر/تشرين الأول 2004، أصدرت اللجنة الاستنتاج رقم 99، الذي يدعو الدول إلى ضمان "الاحترام التام للمبدأ الأساسي المتمثل في عدم الإعادة، بما فيه عدم الرفض على الحدود دون سبيل إلى إجراءات نزيفية وفعالة لتحديد الوضع واحتياجات الحماية".¹⁰⁴ غير أن هذه الإجراءات غائبة حالياً عن الحدود التي تستقبل الوافدين من سوريا في الأردن، وأعداد الوافدين الهائلة تجعل تحديد وضع اللاجئين بشكل فردي غير مجدٍ في الوقت الراهن.

شخصت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين الوضع السوري بأنه "نزوح جماعي هائل للاجئين".¹⁰⁵ وينص استنتاج اللجنة التنفيذية للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين رقم 22 لسنة 1981 بشأن حماية طالبي اللجوء في أوضاع التدفق واسع النطاق على أنه:

¹⁰³ مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، "الاستنتاج العام بشأن الحماية الدولية رقم 25" ، 20 أكتوبر/تشرين الأول 1982 .
<http://www.unhcr.org/excom/EXCOM/3ae68c434c.html> (تمت الزيارة في 25 مايو/أيار 2014).

¹⁰⁴ مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، "الاستنتاج العام بشأن الحماية الدولية رقم 99" ، 08.08.2004، 1982، أكتوبر/تشرين الأول 1982 .
<http://www.unhcr.org/excom/EXCOM/3ae68c434c.html> (تمت الزيارة في 25 مايو/أيار 2014).

¹⁰⁵ Guterres, United Nations "Remarks to the United Nations Security Council António" ، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، 27 فبراير/شباط 2013 .
<http://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain?docid=512f4b082> (تمت الزيارة في 25 مايو/أيار 2014).

في أوضاع التدفق واسع النطاق، يجب السماح بدخول طالبي اللجوء إلى الدولة التي يطلبون اللجوء إليها أولاً، وإنما عجزت تلك الدولة عن إدخالهم على أساس مستديم فعليها دائمًا إدخالهم على أساس مؤقت على الأقل... ويجب السماح بدخولهم دون أي تمييز من حيث العرق أو الديانة أو الرأي السياسي أو الجنسية أو البلد الأصلي أو القدرة البدنية. وفي كافة الأحوال تنبغي مراعاة المبدأ الأساسي المتمثل في عدم الإعادة - بما فيه عدم الرفض على الحدود - بكل تدقيق.¹⁰⁶

إن النتائج العملية لتطبيق مبدأ عدم الإعادة على الحدود تلزم الأردن بالسماح لطالبي اللجوء الوافدين كجزء من نزوح جماعي فراراً من انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان ومن العنف المعمم، السماح لهم بدخول البلاد، ولو مؤقتاً، لضمان عدم عودة أحد إلى الأضطهاد.

وعلاوة على التزامات القانون الدولي العربي، فإن الأردن دولة طرف في اتفاقية مناهضة التعذيب، والمعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية حقوق الطفل، التي تتضمن كلها التزامات تتعلق بعدم الإعادة، حيثما كانت إعادة فرد تمثل خطراً جدياً بانتهاك أحد حقوق الإنسان الأساسية، كالتعذيب.¹⁰⁷ كما أن حكومة الأردن وافقت مراراً على تعزيز التزامها بعدم إعادة طالبي اللجوء. في مذكرة التفاهم التي وقعتها الأردن مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في أبريل/نيسان 1998، وافق الأردن:

بغرض حماية مؤسسة اللجوء في الأردن، وتمكين المفوضية السامية لشؤون اللاجئين من التصرف بمقتضى تفويضها... تم الاتفاق... على ضرورة احترام مبدأ عدم الإعادة، وعدم إعادة أي لاجئ يطلب اللجوء في الأردن إلى بلد يتهدد الخطير فيه حياته أو حريته بسبب عرقه أو ديناته أو جنسيته أو انتسابه إلى فئة اجتماعية معينة أو إلى رأي سياسي.¹⁰⁸

وحيثما قدم الأردن ترشيحه لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بتاريخ 20 أبريل/نيسان 2006، تقدم للأمم المتحدة رسمياً بتعهداته والتزاماته بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، فقال.

¹⁰⁶ مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين، "حماية طالبي اللجوء في وضعيات التدفق واسع النطاق"، 21 أكتوبر/تشرين الأول 1981، <http://www.unhcr.org/excom/EXCOM/3ae68c6e10.html>، (تمت الزيارة في 25 مايو/أيار 2014).

¹⁰⁷ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من ضرورات المعاملة الإنسانية (اتفاقية مناهضة التعذيب)، اعتمدت في 10 ديسمبر/كانون الأول 1984 G.A. Res. 39/46, annex, 39 U.N. GAOR Supp. (No. 51) at 197, U.N. Doc. A/39/51 (1984) (1987). دخلت حيز التنفيذ في 26 يونيو/حزيران 1987. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اعتمد في 16 ديسمبر/كانون الأول 1966، 1966 U.N.T.S. 171 G.A. Res. 2200A (XXI), 21 U.N. GAOR Supp. (No. 16) at 52, U.N. Doc. A/6316 (1966), 999 U.N.T.S. 171 (1976). اتفاقية حقوق الطفل، اعتمدت في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 1986، 1986 G.A. Res. 44/25, annex, 44 U.N. GAOR Supp. (No. 49) at 167, U.N. Doc. A/44/49 (1989). دخلت حيز التنفيذ في 2 سبتمبر/أيلول 1990.

¹⁰⁸ مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين، "مذكرة تفاهم بين حكومة الأردن ومفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين"، 5 أبريل/نيسان 1998، <http://mawgeng.unblog.fr/files/2009/02/moujordan.doc>، (تمت الزيارة في 25 مايو/أيار 2014).

قدم البلد على مدار العقود الماضية المأوى والحماية إلى موجات عديدة من اللاجئين؛ ويكرر الأردن التزامه، كبلد قديم العهد بالاستضافة، بالوفاء بالتزاماته اتفاقاً مع مبادئ القانون الدولي لللاجئين بما فيها المبادئ القطعية، علامة على القانون الدولي لحقوق الإنسان.¹⁰⁹

وكرر الأردن التزامه في مارس/آذار 2012 أمام لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري، حيث نُقل عن الوفد الأردني قوله "رغم أن هذا البلد لم يكن بين الموقعين على اتفاقية 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين إلا أنه اعترف على الدوام بالمعايير القطعية للقانون الدولي لللاجئين وعزّها، وبالخصوص مبدأ عدم الإعادة".¹¹⁰

إن تصريحات الأردن تعترف رسمياً بأن حماية اللاجئين هي التزام، وبأنه حريص على الوفاء بهذا الالتزام. وأكثر تلك المعايير جوهرياً، بالنسبة لللاجئين، هو مبدأ عدم الإعادة القسرية.

يُزعم الأردن أن السياسة التمييزية التي ينتهجها ضدّ الفلسطينيين القادمين من سوريا ضرورية لحفظ أمنه القومي، ولكن يبقى واضحاً أن هؤلاء الفلسطينيين هم فارون من نفس ظروف الحرب التي فرّ منها سكان سوريا الآخرين. وفي حالات تدفق اللاجئين على نطاق واسع، قد يصير التدقيق في وضع كل لاجئ أمر غير عملي، ولكن الاستنتاج رقم 22 للجنة التنفيذية للمفوضية السامية لللاجئين تنص على ضرورة قبول اللاجئين وحمايتهم، ولو بشكل مؤقت، وعلى أن يكون هنا القبول دون تمييز بسبب الأصل القومي، وأن يتم احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية بشكل دقيق.¹¹¹

لا توجد أي قاعدة في القانون الدولي لللاجئين تسمح بإعادة اللاجئين فقط بسبب أصلهم العرقي أو القومي. وقد يُستثنى أشخاص من وضع اللجوء بسبب ارتكاب جريمة حرب أو جريمة ضدّ السلام أو الإنسانية.¹¹² وقد يُستثنى كذلك أي شخص بسبب ارتكاب جريمة غير سياسية خطيرة خارج بلد الملاجأ.¹¹³ ولكن يجب أن تكون هذه الاستثناءات على أساس فردي وبعد أن يُعترف بحق شخص ما في الحصول على لجوء. ولا يمكن نسب القيام بعمل جنائي لمجموعة بأكملها اعتماداً على ظروف تاريخية تتعلق بانتفاء سياسي في الماضي. وفي كل الحالات، توجد شكوك حول ما إذا كانت هذه الاستثناءات تنطبق على عديد الفلسطينيين القادمين من سوريا.

¹⁰⁹ رسالة من البعثة الدائمة في المملكة الأردنية الهاشمية إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، 20 أبريل/نيسان 2006، <http://www.un.org/ga/60/elect/hrc/jordan.pdf>، (تمت الزيارة في 25 مايو/أيار 2014).

¹¹⁰ لجنة القضاء على التمييز العنصري، "Consideration of reports, comments and information submitted by States parties under article 9 of the Convention, Thirteenth to seventeenth periodic reports of Jordan," 2012, CERD/C/SR.2154, article 9 of the Convention, Thirteenth to seventeenth periodic reports of Jordan, 8 مارس/آذار 2012، http://www.bayefsky.com/summary/jordan_cerd_c_sr2154_2012.pdf، (تمت الزيارة في 25 مايو/أيار 2014)، الفقرة 9.

¹¹¹ استنتاج اللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لللاجئين بشأن حماية طالبي اللجوء في وضعيات التدفق على نطاق واسع، الاستنتاج 22 لسنة 1981، 21 أكتوبر/تشرين الأول 1981، <http://www.unhcr.org/3ae68c6e10.html>، (تمت الزيارة في 2 يوليو/تموز 2012).

¹¹² انظر اتفاقية اللاجئين، المادة 1(ج) (أ).

¹¹³ انظر اتفاقية اللاجئين، المادة 1(ج) (ب).

يمكن أيضاً رفع الحماية من الإعادة القسرية على لاجئين معترف بهم، ولكن فقط في ظروف خاصة.¹¹⁴ ويكون ذلك من الناحية القانونية ممكناً، طبقاً لاتفاقية عدم الإعادة القسرية، عندما يُدان شخص، بعد قبوله كلاجئ في بلد ما، في حكم نهائي بارتكاب جريمة خطيرة جداً من شأنها تهديد مجموعة محلية.¹¹⁵ ولكن مفوضية الأمم المتحدة لللاجئين أوصت بأن يكون هذا الاستثناء مقيد بشكل جيد، وأن لا يُستعمل إلا في الحالات التي تكون فيها الإعادة القسرية آخر حلّ لمواجهة خطر محقق بالبلاد، وحيث تكون المخاطر التي يواجهها البلد المضيف أكبر من مخاطر تعرض اللاجئ إلى الاضطهاد عند العودة.¹¹⁶ وإلى حد الآن، لم تعلم هيومن رايتس ووتش بإعادة أي فلسطيني فار من سوريا بسبب صدور حكم نهائي حول ارتكابه جريمة خطيرة جداً. وحتى إذا ما أدين شخص بالمشاركة في أحداث سبتمبر/أيلول الأسود، على سبيل المثال، فإنه لم يعد بعد مرور أربعين سنة يُشكل أي خطر على المجتمع أو تهديد للدولة الأردنية. ويحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان، واتفاقية مناهضة التعذيب بوجه خاص، جميع الحكومات من إعادة أي شخص، بدون استثناء، إلى مكان قد يواجهون فيه خطر التعرض إلى التعذيب.¹¹⁷ ولذلك فإنه يمكن حماية الأشخاص الذين تم استثناؤهم من اتفاقية اللاجئين بضمانات عدم الإعادة القسرية التي ينص عليها القانون الدولي لحقوق الإنسان المتعلقة بالتعذيب، وهي غير قابلة للانتقاد.

¹¹⁴ لم نتوصل في أبحاثنا إلى أن فلسطينيين منعوا من الدخول أو سحبوا منهم جنسياتهم بسبب مزاعم تتعلق بضلوعهم في أعمال سبتمبر/أيلول الأسود. وحتى لو كان بعضهم ضالع بشكل فردي و مباشر في هذه الأعمال التي جدت منذ زمن بعيد، فإننا لم نتوصل إلى أي معلومات تبرر الأفعال التي تقوم بها الدولة الأردنية.

¹¹⁵ انظر اتفاقية اللاجئين، المادة 33 (2).

¹¹⁶ انظر مفوضية الأمم المتحدة السامية لللاجئين، رأي استشاري من مكتب المفوض السامي بشأن الاستثناء المتعلق بالأمن القومي بموجب المادة 33 (2) من اتفاقية اللاجئين لسنة 1951، 6 يناير/كانون الثاني 2006، <http://www.refworld.org/docid/43de2da94.html>. (تمت الزيارة في 27 يونيو/حزيران 2014).

¹¹⁷ اتفاقية مناهضة التعذيب، المادة 3.1.

شکر و تنویه

أجرى بحث هنا التقرير وكتبه أحد باحثي هيومن رايتس ووتش. وقام بمراجعته كل من نديم حوري، نائب مدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولمن الفقيه، باحثة في قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبيل فريليك، مدير برنامج حقوق اللاجئين، وطوم بورتيوس، نائب مدير برنامج. قدم المراجعة القانونية دينا بوكمبمر، مستشاره عام. وقدم كل من جيليان سلوتزكر وساندي النوري مساعدة في الإخراج والمراجعة. وأعد التقرير للنشر كل من غرييس تشوي مدير المطبوعات، وكاثي ميلز أخصائية النشر، وأنا لوبريور مدير إبداعي، وفبترزوبي هبنز المدير الإداري.

نتقدم بالشكر لكل الفلسطينيين الذين أطلعونا على قصتهم.

الملصق : رسالة إلى وزير الداخلية حول معاملة الأردن للفلسطينيين الفارين من سوريا

www.hrw.org

**MIDDLE EAST AND NORTH
AFRICA DIVISION**

Sarah Leah Whitson, Executive Director
 Eric Goldstein, Deputy Director
 Nadim Houry, Deputy Director
 Joe Stork, Deputy Director
 Tamara Alrifai, Advocacy and Communications
 Director

ADVISORY COMMITTEE

Kathleen Peratis, Chair

Asli Bali, Officer

Prince Moulay Hicham, Officer

Bruce Rabb, Officer

Gary G. Sick, Officer

Gamal M. Abouali

Salah Al Hejailan

Wajeha Al-Huwaider

Abdul-Ghani Al-Iryani

Ghanim Al-Najjar

Lisa Anderson

Shaul Bakhash

M. Cherif Bassiouni

David Bernstein

Robert L. Bernstein

Nathan Brown

Paul Chevigny

Ahmad Deek

Hanaa Edwar

Bahey El Din Hassan

Hassan Elmasry

Mansour Farhang

Loubna Freih Georges

Aeyal Gross

Asos Hardi

Shawan Jabarin

Marina Pinto Kaufman

Youssef Khlat

Azza Kamel Maghur

Robert Malley

Ahmed Mansoor

Stephen P. Marks

Rolando Matalon

Habib Nassar

Abdelaziz Nouaydi

Nabeel Rajab

Vicki Riskin

Graham Robeson

Charles Shamas

Sid Sheinberg

Sussan Tahmasebi

Mustapha Tili

Ferras Zalt

HUMAN RIGHTS WATCH

Kenneth Roth, Executive Director
 Michele Alexander, Deputy Executive Director,

Development and Global Initiatives
 Carroll Bogert, Deputy Executive Director,
External Relations

Jan Egeland, Europe Director and Deputy
 Executive Director

Iain Levine, Deputy Executive Director, Program

Chuck Lustig, Deputy Executive Director,
Operations

Walid Ayoub, Information Technology Director

Emma Daly, Communications Director

5 مايو/أيار 2014

سيادة اللواء حسين المجالي
 وزير الداخلية
 المملكة الأردنية الهاشمية

سيادة الوزير،

أكتب إلى سعادتكم هذا الخطاب لإبداء القلق من معاملة الأردن للفلسطينيين القادمين من سوريا الذين فروا إلى الأردن هرباً من القتال في سوريا، بما في ذلك إعادة الأردن القسرية لعدد من الفلسطينيين الموجودين على التراب الأردني. كما تعرب هيومان رايتس ووتش عن قلقها إزاء التقارير المستمرة عن رفض إدخال فلسطينيين وآفدين لدى الحدود الأردنية السورية، مما يشكل بدوره ضرباً من ضروب الإعادة القسرية. هذه المعاملة تختلف عن معاملة الأردن للمواطنين السوريين، الذين ورغم بعض الإغلاقات المؤقتة للحدود البرية، يدخلون من الحدود الأردنية وينمون الحق في البقاء بالمملكة كطالبي لجوء.

في مخالفة للالتزامات الأردن بموجب القانون الدولي، قام الأردن بحظر دخول كافة الفلسطينيين القادمين من سوريا في أوائل 2013، فحرم هؤلاء الذين يحاولون الفرار من سوريا من ملاذ آمن، ونزع الشرعية عن الموجودين داخل المملكة بالفعل، فزاد من استضعافهم وعرضتهم للاستغلال والاعتقال والترحيل.

وقد تلقت هيومان رايتس ووتش معلومات من مصادر متعددة تفيد بأن الأردن لا يمنع الفلسطينيين القادمين من سوريا من الدخول فحسب، بل إن الشرطة والأجهزة الأمنية قد صعدت من جهودها لتحديد أماكن الفلسطينيين الذين دخلوا الأردن من سوريا، وتوقيفهم، وترحيلهم، حيث قامت بإعادة العديد من الأفراد منذ يناير/كانون الثاني 2013. وتشير المعلومات التي تلقيناها إلى أن عدداً من الفلسطينيين الذين تمت إعادتهم إلى سوريا كانوا من السيدات والمسنين والأطفال، بعضهم غير مصحوبين ببالغين. كما أفادت تقارير بأن بعض الذين أعيدوا إلى سوريا كانوا مواطنين أردنيين يقيمون في سوريا، وقد جردهم السلطات الأردنية من جنسيتهم تعسفاً قبل ترحيلهم.

وعلى الرغم من حظر الدخول إلى الأردن، ففي مارس/آذار 2014 تمكن ما لا يقل عن 12 ألف فلسطيني من سوريا من التسجيل للحصول على دعم وكالة الأونروا، حسب ما أفادت الوكالة.

وبحسب بيان آخر من الأونروا فإن الفلسطينيين القادمين من سوريا الذين يتلقون دعم الوكالة في الأردن "قد استنفدو آليات الدعم المتاحة وهم في أمس الحاجة إلى المساعدة". كما يواجه هؤلاء الفلسطينيون صعوبة كبيرة في تسجيل المواليد والوصول إلى الخدمات الحكومية، وي تعرضون لخطر مستديم من الترحيل، بدون أية قدرة ظاهرة على الطعن على أوامر الترحيل.

وقد قامت هيومان رايتس ووتش في أوائل 2013 بتوثيق ثمانية حالات اضطر فيها طالبو لجوء فلسطينيون نجحوا في دخول الأردن إلى مواجهة الإعادة القسرية إلى ظروف الخطر في سوريا. وفي واحدة من تلك الحالات، تمت إعادة محمود مرجان وزوجته وأطفالهما قسرياً من "سايريسطي"، وهي منشأة الاحتجاز التي يجري احتجاز اللاجئين بها في الأردن، إلى سوريا يوم 25 سبتمبر/أيلول 2012. تم اعتقال مرجان من منزله في سوريا بعد 20 يوماً من إعادته القسرية، وألقيت جثته لاحقاً في الشارع أمام منزل والده وبها جراح ناجمة عن الرصاص وأثار تعذيب، بحسب مصادر على صلة بما حدث وطلبت عدم ذكرها بالاسم.

رغم أن الأردن ليس طرفاً في اتفاقية اللاجئين لسنة 1951 أو ملحقها الإضافي لسنة 1967، إلا أنه يتقيد بالقانون الدولي العرفي الذي يقضي بعدم إعادة اللاجئين إلى حيث تتعرض حياتهم أو حریتهم للتهديد. وقد تبنت اللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين - والتي ينتمي إليها الأردن كعضو - الاستنتاج رقم 25 لسنة 1982، الذي يعلن أن "مبدأ عدم الإعادة القسرية... يكتسب على نحو تدريجي صفة قاعدة عرفية من قواعد القانون الدولي".

وينطبق التزام الدولة بعدم الإعادة القسرية على ترابها كما على حدودها.

إن وكالة اللاجئين تصنف الوضع السوري بأنه "نزوح جماعي هائل للجئين". وقد عانى الفلسطينيون القادمون من سوريا، مثلهم مثل السوريين هناك، أشد المعاناة نتيجة العنف المعمم والهجمات غير المشروعة التي تشنها قوات الحكومة والجماعات المسلحة غير الحكومية على السواء. كما تعرضت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، بما فيها تلك التي في حلب ودرعا، ومخيم اليرموك جنوبي دمشق، لهجمات أدت إلى وفيات في صفوف المدنيين. وتعرض مخيم اليرموك، الذي كان يُؤوي أكبر جالية فلسطينية في البلاد قبل بدء النزاع، لحصار القوات الحكومية في ديسمبر/كانون الأول 2012 مما أدى إلى انتشار سوء التغذية والموت جوعاً في بعض الحالات. ورغم أن بعض الغوث قد دخل إلى اليرموك منذ ذلك الحين إلا أن المقيمين الباقين بالمخيم ما زالوا محروميين من الوصول إلى المساعدات الطبية التي قد تنقذ الأرواح وإلى الموارد الغذائية الكافية. وتفيد تقارير بأن نصف 540 ألف فلسطيني المقيمين في سوريا قد نزحوا جراء النزاع. كما تعرض الفلسطينيون في سوريا للاحتجاز التعسفي والتعذيب على أيدي القوات الحكومية.

ويقرر الاستنتاج رقم 22 للجنة التنفيذية التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشئون اللاجئين، بشأن حماية طالبي اللجوء في أوضاع التدفق واسع النطاق - مثل وضع القادمين من سوريا في الوقت الراهن - أنه:

في أوضاع التدفق واسع النطاق، يجب السماح بدخول طالبي اللجوء إلى الدولة التي يطلبون اللجوء إليها أولاً، وإذا عجزت تلك الدولة عن إدخالهم على أساس مستديم فعليها دائمًا إدخالهم على أساس مؤقت على الأقل... ويجب السماح بدخولهم دون أي تمييز من حيث العرق أو الديانة أو الرأي السياسي أو الجنسية أو البلد الأصلي أو القدرة البدنية. وفي كافة الأحوال تتبعي مراعاة المبدأ الأساسي المتمثل في عدم الإعادة - بما فيه عدم الرفض على الحدود - بكل تدقيق.

وعلاوة على التزامات القانون الدولي العرفي، فإن الأردن دولة طرف في اتفاقية مناهضة التعذيب، والمعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية حقوق الطفل، التي تشمل كلها التزامات تتعلق بعدم الإعادة، حيثما كانت إعادة فرد تمثل خطرًا جديًا بانتهاك أحد حقوق الإنسان الأساسية، كالتعذيب أو المعاملة القاسية أو الإنسانية أو المهينة. كما أن حكومة الأردن وافقت مراراً على تعزيز التزامها بعدم إعادة طالبي اللجوء.

وتعرف تصريحات الأردن العلنية رسمياً بأن حماية اللاجئين من التزاماته، وبأنه يتقييد بتلبية هذا الالتزام، الذي يشمل التقييد بالمعايير العرفية (أي بالقانون العرفي). وأكثر هذه المعايير أساسية فيما يتعلق باللاجئين هو مبدأ عدم الإعادة القسرية.

وعليه فإننا، بغية الحصول على فهم أفضل لمعاملة الأردن للفلسطينيين القادمين من سوريا، والتمكن من تقديم انعكاس أفضل لها، نلتمس من سيادتكم الرد على الأسئلة التالية:

1. ما هي القواعد أو الممارسات أو الإجراءات التي تحكم القرار بإعادة طالبي اللجوء الفلسطينيين إلى سوريا؟ وكيف تختلف عن القواعد أو الممارسات أو الإجراءات الحاكمة لمعاملة طالبي اللجوء غير الفلسطينيين في الأردن
2. ما الهيئة الحكومية الأردنية المسؤولة عن الأمر بترحيل طالبي اللجوء الفلسطينيين من الأردن إلى سوريا؟ وما الهيئة الحكومية الأردنية التي تقوم بتنفيذ عمليات ترحيل طالبي اللجوء الفلسطينيين؟
3. كم يبلغ عدد الفلسطينيين الذين أعادهم الأردن قسراً إلى سوريا منذ 2011؟ وكم يبلغ عدد السيدات والأطفال وكبار السن من بين هؤلاء؟
4. هل تسمح السلطات الأردنية لطالبي اللجوء الفلسطينيين بالطعن على ترحيلهم؟ وإذا صح هذا فما هي الإجراءات أو القواعد الحاكمة لعملية الطعن على أمر الترحيل في الأردن؟
5. كم يبلغ عدد الفلسطينيين القادمين من سوريا الذين تم تجريدهم من الجنسية الأردنية؟ وعلى أي أساس قامت السلطات الأردنية بتجريد فلسطينيين مقيمين في سوريا من الجنسية؟

6. ما الهيئة الحكومية الأردنية المسؤولة عن تجريد طالبي اللجوء الفلسطينيين من الجنسية؟ وهل تلقت هذه الهيئة موافقة السيد رئيس الوزراء على تجريد طالبي اللجوء الفلسطينيين من الجنسية؟

7. ما هي الهيئة الحكومية الأردنية المسؤولة عن الأطفال غير المصحوبين؟ وكم عدد الأطفال غير المصحوبين الذين قام الأردن بترحيلهم؟ ما الإجراءات التي تتبعها الحكومة الأردنية في حالات الأطفال غير المصحوبين؟

إننا نلتزم رد الوزارة على هذه الاستفسارات في موعد غايته 19 مايو/أيار 2014 حتى يتسرى لنا إدراج هذه المعلومات في تقرير نعكف حالياً على إعداده حول هذه القضايا.

وسوف يسرنا الاجتماع مع سيادتكم في عمان لمناقشة هذه القضايا على نحو مباشر، فإذا كان هناك موعد مناسب للجتماع، أو إذا خطرت لسيادتكم أية أسئلة، فإن بوسع طاقم مكتبكم الاتصال مباشرة

بـ [REDACTED]

إننا نتطلع إلى رد سيادتكم، مع وافر الاحترام والتحية من،



نديم حوري
نائب المدير التنفيذي
قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
هيومان رايتس ووتش

نسخة إلى:

سيادة الدكتور فايز الطراونة
رئيس الديوان الملكي الهاشمي

د. علياء هاتوج بوران
سفيرة المملكة الأردنية الهاشمية في الولايات المتحدة الأمريكية

غير مرحب بهم

معاملة الأردن للفلسطينيين الفارين من سوريا

منذ بداية القتال في سوريا في ٢٠١١، استقبل الأردن أكثر من ٦٠٧ ألف لاجئ يبحثون عن ملاذ آمن من الحرب الدامية، ولكنه لم يسمح بدخول الفلسطينيين الفارين من سوريا منذ أن أعلن عن تبني سياسة عدم قبول رسمية في بداية ٢٠١٣.

إضافة إلى منع دخول الفلسطينيين، يوثق تقرير "غير مرحب بهم" قيام المسؤولين الأردنيين باعتقال وترحيل اللاجئين الفلسطينيين إلى سوريا، وبلغ عدد المرحلين أكثر من مائة شخص منذ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣، وبعضهم يحمل وثائق هوية أردنية. تنتهي عمليات الترحيل المؤثقة التزام الأردن تجاه القانون الدولي بعدم الإعادة القسرية، أي الحظر الذي يفرضه القانون الدولي على إعادة اللاجئين وطالبي اللجوء إلى أماكن يتعرضون فيها إلى لاضطهاد، أو تكون فيها حياتهم عرضة للخطر.

وكنتيجة لهذه السياسة التي تبنته الحكومة الأردنية، أصبح العديد من الفلسطينيين الفارين من سوريا في الأردن، وعددهم حوالي ١٤٠ شخص، بدون وثائق إقامة قانونية، فصاروا عرضة للاستغلال والاعتقال والترحيل.

ليس الأردن البلد الوحيد من بلدان الجوار السوري الذي فرض قيوداً على دخول الفلسطينيين الفارين من سوريا. وباستثناء تركيا، فرض جميع جيران سوريا الآخرين قيوداً كبيرة على الفلسطينيين الذين يحاولون الفرار من العنف الذي عم البلاد والهجمات غير القانونية التي تشنها كل من القوات الحكومية والجماعات المسلحة غير الحكومية المناوئة لها. ويتعين على جميع دول الجوار احترام حقوق اللاجئين الفلسطينيين في البحث عن مكان آمن وملجأ خارج سوريا طالما أنهم يواجهون انعدام الأمان والاضطهاد داخلها.

لاجئون في مخيم سايرس بيتي قرب الرمثا، الأردن، في ٢١ يوليو/تموز ٢٠١٢. قام الأردن منذ ٢٠١٢ بمنع الفلسطينيين القائمين من سوريا من دخول أراضيه، وهو الآن يحتجز ١٩ فلسطينياً في مخيم سايرس بيتي المغلق، حيث لا يختار

© أمامهم سوى البقاء في المخيم مدة غير محددة أو العودة إلى سوريا.

